ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية

The Relevance of Fair Value Accounting for Credit granting decisions in Kuwaiti Commercial Banks

إعداد الطالب

عايض فلاح عايض الجسار

401120153

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

آيار/2014

تفويـــــض

أنا الموقع أدناه " **عايض فلاح عايض الجسار** " أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عايض فلاح عايض الجسار.

التوقيع:

التاريخ: 7/5/2014م.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية

وأجيزت بتاريخ: 27/ 5 /2014م.

أعضـــــــــاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
أ. د. عبدالناصر ابراهيم نور	رئيساً ومشرفاً	الشرق الأوسط	.....
د . يونس الشوبكي	عضواً	الشرق الأوسط	.....
د. نمر سليحات	ممتحناً خارجياً	جامعة عمان العربية	.....

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه، الــذي ألهمنـــي الطمــوح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ عليّ بإتمام هذه الرسالة، ومنّ عليّ بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد .....

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور** لتفضّله بالإشراف على رسالتي وإثرائها بأفكاره النيرة، ومعلوماته القيمة، وجهوده ونصائحه وكان مثالاً للعالم المتواضع في توجيهه وتشجيعه المتواصل جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين **الــدكتور يــونس الشوبكي، والدكتور نمر السليحات**، لتفضلهما بالموافقة على مناقشة هــذه الرســالة والتــي كــان لملاحظاتهما الدور الكبير في تحسين اخراجها بهذه الصورة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة الــشرق الأوســط، ممثلــة برئيسها ومسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها، وكل من أسهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية فجزاهم الله عني خيراً.

والله ولي التوفيق

عايض فلاح عايض الجسار

ه

الإهداء

أمي وأبي
إلـى مـن جعـل الله رضـاه مـن رضـاهما والـدي ووالـدتي أطـال الله عمرها

إلى نجوم سمائي ومصدر قوتي وإبائي إخواني جميعاً

إلى كل من يحب العلم ويؤمن بأنه الطريق الصحيح للرفعة

أهدي ثمرة جهدي .....

قائمة المحتويات

الرقم	الموضـــــــــوع	الصفحة
1	العنوان	أ
2	تفويض	ب
3	قرار لجنة المناقشة	ج
4	شكر وتقدير	د
5	الإهداء	هـ
6	قائمة المحتويات	و
7	قائمة الجداول	ط
8	قائمة الملاحق	ي
9	الملخص باللغة العربية	ك
10	الملخص باللغة الإنجليزية	م
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1-1	التمهيد	2
2-1	مشكلة الدراسة	3
3-1	أهداف الدراسة	4
4-1	أهمية الدراسة	4
5-1	فرضيات الدراسة	5
6-1	حدود الدراسة	5
7-1	محددات الدراسة	5
8-1	مصطلحات الدراسة	6

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
2-1	الإطار النظري	9
2-1-1	مفهوم القيمة العادلة	9
2-1-2	الأسباب الموجبة لمحاسبة القيمة العادلة	11
2-1-3	الخصائص النوعية للبيانات المالية	13
2-1-4	المعايير المحاسبية الدولية التي تطرقت للقيمة العادلة	21
2-1-5	مزايا استخدام القيمة العادلة وسلبياتها	47
2-2	الدراسات السابقة:	50
2-2-1	الدراسات العربية:	50
2-2-2	الدراسات الاجنبية	65
2-2-3	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	73
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات		
3-1	مقدمة	75
3-2	منهجية الدراسة	75
3-3	مجتمع الدراسة وعينتها	75
3-4	المتغيرات الديمقرافية لفراد عينة الدراسة	76
3-5	ادوات الدراسة	77
3-6	صدق وثبات الأداة	83
3-7	المعالجة الاحصائية	85
الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية		

4-1	مقدمة	87
4-2	**التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**	87
4-2-1	نتائج التحليل الخاصة بمدى أسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنـــوك التجارية الكويتية	87
4-2-1-1	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهميـــة النـــسبية لأسئلة متغير أسهام محاسبة القيمة العادلة في جعـــل المعلومـــات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنـــوك التجاريـــة الكويتية	87
4-2-1-2	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المعوقات	90
4-3	اختبار الفرضيات	92
4-3-1	اختبار الفرضية الأولى	92
4-3-2	اختبار الفرضية الثانية	93
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		
5-1	أولا: النتائج	95
5-2	ثانيا: التوصيات	97
5-3	المراجـــع	98
5-3-1	المراجع العربية	98
5-3-2	المراجع الإنجليزية	103
6	الملاحق	105

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجـــــــدول	الصفحة
جدول(1)	توزيع الاستبانات على البنوك الكويتية	76
جدول (2)	توزيع عينة الدراسة بحسب العمر	77
جدول (3)	توزيع عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي	78
جدول (4)	توزيع عينة الدراسة بحسب الخبرة	79
جدول (5)	توزيع عينة الدراسة بحسب الشهادات المهنية الحاصل عليها	80
جدول (6)	توزيع عينة الدراسة بحسب المسمى الوظيفي	81
جدول (7)	قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبانة	82
جدول (8)	المقياس المستخدم في الدراسة	83
جدول (9)	قيمة الفا	84
جدول (10)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير أسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية	88
جدول (11)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير المعوقات	90
جدول (12)	اختبار الفرضية الأولى	92
جدول (13)	اختبار الفرضية الثانية	93

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملـــــــحق	الصفحة
ملحق (1)	استبانة الدراسة	106
ملحق (2)	قائمة بأسماء المحكمين	110
ملحق (3)	التحليل الإحصائي	111

ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية

إعداد
عايض فلاح عايض الجسار

إشراف
الأستاذ الدكتور
عبدالناصر نور

الملخـــــــــص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان من قبل البنوك التجارية الكويتية، والتعرف على مدى أسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية الكويتية ، والتعرف على المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتنظيم استبانة متخصصة ، وتوزيعها علـــى مجتمـــع الدراسة وهي البنوك التجارية الكويتية 'و تألفة عينة الدراسه من ضابط الأئتمان ومراجع الائتمان ومحاسب الائتمان 'وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (125) استبانة، علماً بأن عـــدد الاســـتبانات المستردة بلغت (100) استبانة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

هذا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن اتجاهات العينة إيجابية نحو فقرات مدى مـــساهمة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح في الائتمان البنـــوك التجاريـــة

ل

الكويتية . وان المتوسط العام البالغ (3.8) يعكس ارتفاع مستوى تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية في تطبيق محاسبة القيمة العادلة. كما تبين أن البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية. وتسهم محاسبة القيمة العادلة بشكل ملحوظ في جعل المعلومات المالية أكثر قدرة على ترشيد قرار منح الائتمان الخاص بالحكم على أحداث حالية وسابقة.

وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات ، كان أهمها: تقع على الجهات المشرعة والمنظمة لمهنة المحاسبة في الكويت مسؤوليات فيما يتعلق بوضع الايضاحات الضرورية لإزالة الإبهام والغموض في التطبيق العملي لمعايير الإبلاغ المالي، عن طريق عقد دورات تدريبية تساعد في فهم آليات تطبيق معايير القيمة العادلة.

فإن الباحث يوصي بتأهيل القائمين على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك بشهادات مهنية ذات علاقة، لأنها تزيد من وعي الموظف ودرايته في معايير محاسبة القيمة العادلة. دراسة المشاكل المختلفة التي تعيق استخدام مفاهيم القيمة العادلة من قبل خبراء المعايير، ومحاولة وضع الحلول الملائمة لمعالجة هذه المشاكل.

م

Appropriateness of fair value accounting for granting credit decisions in Kuwaiti commercial banks

Prepared by:

Ayedh falah ayedh aljassar

Supervise by:
Prof. Dr./ ABDELNASER NOUR

Abstract

This study aimed to demonstrate the appropriateness of fair value accounting for granting credit decisions in Kuwaiti commercial banks, identify the contribution of fair value accounting in making financial information appropriate with decision makers of granting credit in Kuwaiti commercial banks, and identify obstacles facing decision makers of granting credit in Kuwaiti commercial banks when analyzing the financial items that have been measured in accordance with the fair value accounting for the companies which request credit.

To achieve the objectives of the study, the researcher has organized a specialist questionnaire, and distributed it in a community of the study that is Kuwaiti commercial banks; where the, accountants, and internal auditors, and the total number of distributed questionnaires was (125) questionnaires. Note that the number of recovered questionnaires amounted to (100) as the researcher has used the analytical descriptive approach.

This study has reached the following findings: that is the trends of the sample was positive toward the paragraphs of the contribution of fair value

accounting in making financial information appropriate with decision makers of granting credit in Kuwaiti commercial banks, and the overall average of (3.8) reflects the high level of support organizers of the credit facilities departments of Kuwaiti commercial banks to apply fair value accounting. As it turns out that the financial statements that reflect the fair value are more understandable by credit facilities sections.

Fair value accounting contributes significantly in making financial information more able to rationalize your decision of granting credit in judgment the current and former events.

In the light of these findings, the researcher recommended a set of recommendations, that the most important being: the legislator and organizer bodies of the accounting profession in Kuwait carry the responsibilities regarding to set the disclosures required to remove the ambiguity and obscurity in practical application of financial reporting standards; through holding training courses which help to understand the mechanisms of the application of the fair value standards. The researcher recommends to rehabilitate those in charge of credit facilities sections in the banks with a related professional certificates, as it increases the employee awareness and expertise in the standards of fair value accounting, and study the various problems that hinder the use of the concepts of fair value standards by standards experts and try to put appropriate solutions to address these problems.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 التمهيد

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 حدود الدراسة

7-1 محددات الدراسة

8-1 مصطلحات الدراسة

9-1 المعالجة الإحصائية

الفصل الأول

المقدمة العامة للدراسة

(1-1) التمهيد:

حظيت مهنة المحاسبة باهتمام دولي كبير في العقود الثلاثة الأخيرة، تمخض عنها إنشاء العديد من المجالس المحاسبية –دولية أو اقليمية– لتوجيه مهنة المحاسبة وتنظيمها وللإشراف على عمل المحاسبين القانونيين والتنسيق فيما بينها من أجل الرقي بمهنة المحاسبة.

ولما كانت المنشآت تظهر نتائجها –المالية والإدارية– على شكل قوائم وتقارير كان لا بد من إعلانها والإفصاح عنها بشكل يتلاءم مع ظاهرة العولمة والأسواق المالية العالمية والاقتصاديات التضخمية للدول، كل هذه الأمور أوجبت على الهيئات التشريعية والرقابية المنظمة لمهنة المحاسبة إصدار تعليمات تلزم فيها الشركات بإظهار قوائمها المالية بشكل عادل.

فكان هناك توجه من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية لهذه الشركات باتخاذ القرارات المناسبة.

تتعدد فئات مستخدمي البيانات المالية كالمستثمرين الحاليين والمحتملين، والموظفين، والمقرضين، والموردين، والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء، والحكومات ووكالاتها والجمهور (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009، ص78)، غير أن أهم مستخدمي هذه القوائم المالية هي فئة البنوك حيث تتنوع استخداماتها لغايات استثمارية أو لغايات تقديم التسهيلات على شكل

قروض قصيرة أو طويلة الأجل أو غيرها من أنواع التسهيلات للشركات طالبة الائتمان من أجل التأكد من أن هذه الشركات قادرة على سداد القروض والفوائد المترتبة عليها بتاريخ الاستحقاق.

من هنا كان لزاماً على هذه البنوك دراسة التقارير المالية لهذه الشركات طالبة الائتمان التي تعد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

وجاءت فكرة هذه الدراسة لإلقاء مزيد من الضوء حول مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الكويتية.

(1-2) مشكلة الدراسة:

أدى التوجه المتزايد في استخدام القيمة العادلة وإضافة معايير محاسبية جديدة إلى تغيرات ملحوظة في نتائج القوائم المالية، الأمر الذي يرتب على مستخدمي القوائم المالية ضرورة الإحاطة والدراية التامة في معايير القيمة العادلة من أجل التمكن من دراسة وتقييم القوائم المالية.

من هنا يمكن القول بأن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل تسهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية؟
2. هل توجد معوقات تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان؟

(1-3) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية.
2. التعرف على المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

(1-4) أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة بشكل رئيس من خلال الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في إظهار القوائم المالية بشكل عادل، انطلاقاً من أن قرار منح الائتمان يتأثر بشكل رئيس بالقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان التي تعد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والتي توفر كافة المعلومات التي تسمح باتخاذ مثل هذا القرار، الأمر الذي يعطي دلالة واضحة لأقسام التسهيلات الائتمانية من حيث إعطاء بيانات مالية صادقة وشفافة بعيدة عن التشويه والتضليل على اعتبار أن هذه المعايير تتكيف مع الأوضاع المستجدة.

كما تنبع أهمية الدراسة من التوجه السائد نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة لتحل محل محاسبة التكلفة التاريخية، حيث من المتوقع أن تعكس محاسبة القيمة العادلة البيانات والقوائم المالية بصورة أكثر عدالة وملاءمة لاتخاذ القرارات وترشيدها.

(1-5) فرضيات الدراسة:

بناءً على الدراسات السابقة وانسجاماً مع أهداف الدراسة في بيان مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الكويتية يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

H01: لا تسهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية.

H02: لا يواجه متخذو قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية معوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

(1-6) حدود الدراسة

الحدود الزمانية: سيتم تطبيق هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2014/2013.

الحدود المكانية: سوف يتم تطبيق هذه الدراسة على البنوك التجارية الكويتية.

(1-7) محددات الدراسة

- ستقتصر هذه الدراسة على نوع القرارات التي سوف تتخذها البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان في ضوء ملاءمة محاسبة القيمة العادلة.
- ستقتصر هذه الدراسة على العاملين بالبنوك التجارية الكويتية .
- تتحدد نتائج الدراسة بمدى كفاية العينة، وطريقة اختيارها، وكيفية بناء أداة الدراسة وإجراءاتها.

(1-8) مصطلحات الدراسة:

الملاءمة : تعرف الملاءمة بأنها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة ، أي أن المعلومات تكون ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح عمليات التقييم السابقة (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص82).

القيمة العادلة: تم اعتماد تعريف القيمة العادلة والمقر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية كما ورد في المعيار رقم (40) بأنها" المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص112).

مفهوم الائتمان:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

ويعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

البنوك التجارية الكويتية: هي البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت، ولغايات هذه الدراسة تم اختيار خمسة من البنوك التجاريةالكويتية وهي: بنك الكويتي الوطني، والبنك التجاري الكويتي، وبنك الخليج، وبنك برقان، والبنك الأهلي الكويتي .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2/1/2 مفهوم القيمة العادلة

2-1-2 الأسباب الموجبة لمحاسبة القيمة العادلة

2-1- 3 الخصائص النوعية للبيانات المالية

2-1- 4 المعايير المحاسبية الدولية التي تطرقت للقيمة العادلة

2-1-5 مزايا استخدام القيمة العادلة وسلبياتها

2-2 الدراسات السابقة:

2-2-1 الدراسات العربية:

2-2-2 الدراسات الاجنبية

2-2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

يعرض هذا الجزء من الفصل لأهم التعريفات الخاصة بالقيمة العادلة كما يعرض ملخصاً للمعايير التي تطرقت لمفهوم القيمة العادلة وطرق قياس الموجودات والالتزامات وطرق معالجتها المحاسبية، إضافةً إلى مناقشة الخصائص النوعية للبيانات المالية وأهميتها لمستخدمي القوائم المالية، كما يعرض إيجابيات استخدام مفهوم محاسبة القيمة العادلة في ظل التوجه العالمي لاستخدامها وبيان أهم سلبياتها.

1/1/2 مفهوم القيمة العادلة

في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من الألفية الثانية ونتيجة الانتقادات التي واجهت تطبيق قياس التكلفة التاريخية في المحاسبة، بدأ التزايد في الآراء المؤيدة لاتجاه المحاسبة على أساس القيمة العادلة وخاصة لبنود الأصول والاستثمارات المالية والتي عادة ما تسمى "بالقيمة السوقية" (جمعة وخنفر، 2006، ص2).

تم وضع تعريف للقيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية كما ورد في المعيار رقم (40) بأنها" المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت"، بينما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في المعيار رقم (107) الفقرة الخامسة القيمة العادلة على أنها "القيمة التي يمكن بها تبادل

الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبري أو التصفية".

و" تتمثل القيمة العادلة بالمبلغ الذي يتم بمقتضاه تبادل أصل بين مشترٍ ذي دراية وعازم على الشراء، وبين بائع ذي دراية وعازم على البيع بإرادة حرة " (لوندي، 2002).

ويشير (الخوري ، 2007، ص2) ان مفهوم القيمة العادلة يقسم الى قسمين هما:

1- قيم تستند غلى السوق وهي القيمة السوقية، أي الأسعار المعلنة في سوق نشط، والقيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات او تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

2- قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي القيمة من الاستعمال، القيمة القابلة للاسترداد، القيمة الاستبدالية، قيمة المنشاة المستمرة، وقيمة التصفية.

تبنى القيم العادلة على العوامل التالية:

1- وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة، واسعار متاحة للجميع.

2- أطراف غير ذوي علاقة راغبة ومطلعة.

3- ظروف طبيعية.

4- تقدير المبلغ المناسب بأستخدام أساليب وفقاً للسوق النشط او غير النشط.

5- في حالة عدم وجود سوق نشطة فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف ونتائج أساليب التقييم، وتشمل الأساليب الفنية للتقييم.

من خلال هذه التعريفات يمكن ملاحظة بعض الأمور المشتركة الواجب توفرها في القيمة العادلة (الطرايرة، 2005) منها:

1. وجود أصل أو التزام مراد تقييمه و/أو تبادله.
2. وجود بائع ومشترٍ يرغبان بإتمام عملية التبادل، دون وجود ضغوط على أي منهما للقيام بالعملية.
3. وجود بائع ومشترٍ مطلعان، على علم ودراية بظروف السوق الخاص بالبند المراد تبادله.
4. لا يوجد مصلحة مشتركة بين الطرفين (البائع والمشتري) يسعيان لتحقيقها من خلال عملية التبادل، وذلك برفع السعر أو تخفيضه بشكل مقصود.
5. وجود سوق نشط تتم فيه عملية التبادل بالشروط أعلاه.

2-1-2 الأسباب الموجبة لمحاسبة القيمة العادلة

ان المظاهر والأحداث المترابطة التي شهدها العالم بظهور العولمة، والمتمثلة بهيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز عبر الحدود القطرية لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية، كذلك تطور الأسواق المالية وترابطها إلى حد انه إذا ما أصاب أحدها حدث ما استجابت اليه الأسواق المالية الأخرى (الخوري، 2007، ص2).

وقد أوجبت هذه المظاهر والمستجدات على المهنة أن تكون على مستوى تتمكن فيه تلبية حاجات العولمة وما افرزته من تطورات، لها أبعاد تستوجب من واضعي السياسات ان يأخذوا برد الفعل المناسب تجاه العولمة، مع ان بعض الجهات المهنية قد بدات باتخاذ ردود أفعال سريعة تجاه الأبعاد المختلفة لتلك الظواهر لتدارك آثارها على مهنة المحاسبة، وعلى رأس تلك الجهات هو

الاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي سعى من خلال المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد لإدخال بعض التعديلات واعادة الصياغة على العديد من اصداراته المهنية، من خلال مشروع المعايير الدولية الجديد في عام 2009 الذي اطلق عليه مشروع الوضوح لزيادة وضوح وإزالة الغموض عن المعايير الدولية.

ويشير (الخوري، 2007، ص2) إلى أن هذه التطورات والطفرات الاقتصادية والمعرفية نتج عنها ابتداع منتجات جديدة منها الأدوات المالية من أسهم شركات وسندات وشهادات إيداع وبنود أخرى لموجودات ومطلوبات اخرى متنوعة كما تم استخدام المشتقات المالية منها عقود عملات آجلة، عمليات مقايضة، حقوق الخيارات، ومستقبليات، حيث تطلب هذا التوسع والتشعب في استعمال الأدوات المالية الى تطوير وسائل لإدارة المخاطر المالية من اجل تحديدها والتحوط لها وتخفيف آثارها.

كما أشار أيضاً (الخوري، 2007، ص3) ان البيانات المالية أصبحت قاصرة على اظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفق الحقائق الاقتصادية، مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها، نظراً لن المعلومات المالية فيها لا تستند الى معطيات اقتصادية موضوعية تتعلق بالأدوات والاستثمارات العقارية والمحاسبة الزراعية ومحاسبة التأمين، هذا بجانب ان واضعي المعايير المحاسبية في الدول المختلفة كانوا يتفاوتون في التعاطي مع هذا الموضوع وبرزت اختلافات عديدة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المتعارف عليها في الولايات المتحدة الامريكية حول هذا المواضيع، علماً بأن المعايير المحاسبية في بريطانيا كانت تخلو من أي محاسبة للقيمة العادلة للأدوات المالية.

ولهذه الأسباب وغيرها فقد أصبح من الضروري إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس الكلفة لعدد من الموجودات، وفي تحقق الإيرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر، وهي فرضيات محاسبية أساسية استقرت عبر عقود من الزمن ومسلمات محاسبية لم يتم الخروج عنها.

2-1- 3 الخصائص النوعية للبيانات المالية :-

تساهم الخصائص النوعية في جعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، وهذه الخصائص هي القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009، ص ص 82-85):

أ. القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة في البيانات المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، يفترض أن لدى المستخدمين مستوىً معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها في البيانات المالية وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بناءً على أنه يصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص112).

ب. الملاءمة

تعد الملاءمة من اهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي.

وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الملائمة بأنها" المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات". وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية(المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، 2009، ص82).

وتعرف الملاءمة بأنها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة (الشيرازي، 2010، ص65)، أي أن المعلومات تكون ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح عمليات التقييم السابقة.

وعرف (دهمش، 2005، ص12) الملائمة بأنها" قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار ".

كما وعرفها (النقيب، 2009، ص242) بأنها: المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة".

ويعتقد (الدون هندريسكون، 2009، ص202) ان المعنى اللغوي للملائمة يتحقق إذا تفهم متلقو المعلومات المعنى المقصود من المعلومات، الذي يعد الهدف الأساسي للمحاسبة وتقتضي

الملائمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها، وحسب مجلس معايير المحاسبة فإن المعلومات لكي تكون ملائمة فعلياً أن توجد فرقاً لأي قرار عن طرق مساعدة مستخدمي الكشوفات المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو انها تؤكد أو تصحح توقعات.

ويرى (اسكندر، 2009، ص12) ان الملائمة هي مدى كفاءة التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها، وبقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بانها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب، ومدى نجاح التقارير في لعب دورها مصدراً للمستثمر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة.

أما (بدوي، 2010، ص202) يرى أن الملائمة من وجهة نظر الاجتماعية على انها هي المعلومات التي تعكس صورة واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات فمن ضمنها الحكومة المحلية او المركزية هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف القومية.

ولأجل تحقيق صفة الملائمة يجب ان تتوافر الصفات النوعية الفرعية الآتية: (عجمي، 2011، ص ص 27-28)

1- التوقيت المناسب: اي توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات، إذا إنه توجد علاقة وثيقة بين

الملائمة والتوقيت المناسب، إذ إن المعلومات التي يكون توقيتها مناسباً تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة والمعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة إليه أيضاً، لذلك فإن تقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرار يعد دليلا واضحا على كفاءة المحاسب المحاسب والنظام المحاسبي.

2- القدرة على التنبؤ: إذ إن بالمعلومات تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فإنها تكون أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات واسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها.

3- التغذية المرتدة: تعد التغذية الراجعة او العكسية من مكونات أي نظام للمعلومات، كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المنظمة، فكلما توافرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية، اسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، اي يؤدي بالنهاية إلى تحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام، وكلما زادت من ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

ج. الموثوقية

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يحتمل أن يكون مضللاً. فعلى سبيل المثال، إذا كانت مشروعية الاضرار المطالب بها ومبلغها بموجب إجراء قانوني موضع نزاع، فإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به في قائمة المركز المالي من الممكن أن يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة.

ويعتقد(شيرازي، 2010، ص196) أنه لكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم ان تكون المعلومات قابلة للإثبات، وانه بالإمكان التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح، وهذا يعني ان تكون هذه المعلومات ذات دقة عالية.

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص التالية: (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص82)

1) التمثيل الصادق

لكي تكون موثوقة، يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والاحداث الاخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول وبالتالي على سبيل المثال يجب

أن تمثل قائمة المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الاعتراف.

ويرى (القشي، 2003، ص50) ان التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية الذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس او الوصف على انه يمثله، وان التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.

2) الجوهر فوق الشكل

لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب، إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل الى الطرف الآخر، ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة من الأصل، وفي تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها (إذا كان هناك حقاُ عملية بيع) (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص113).

3) الحياد

حتى تكون موثوقة، يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ

القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفا (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص114).

4) الحذر

لابد من أن يكافح معدو البيانات المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الإنتاجي المحتمل للمصنع والمعدات وعدد مطالبات التعويضات التي من الممكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التاكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد البيانات المالية، ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التاكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلاً بايجاد احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات والمصروفات وذلك لأن البيانات المالية لن تكون محايدة وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص115)..

5) لاكتمال

حتى تكون موثوقة، فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص116)..

د. قابلية المقارنة

يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المشروع وعلى مرور الزمن لذلك المشروع وبطريقة ثابتة في المشاريع.

إن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات، ويجب أن يُمكَّن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة، إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المنشأة يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص117).

إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتعارض مع مفهوم الاتساق، كما يجب ان لا تصبح عائقاً لا دخال معايير محاسبية مطورة، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن تستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع الحفاظ على خاصية الملاءمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل – إن وجدت – سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.

وحيث أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع على مرور الزمن، فإن من الضروري أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموازية للفترات السابقة.

2-1-4 المعايير المحاسبية الدولية التي تطرقت للقيمة العادلة

تعتبر معايير المحاسبة (القواعد) وتشتمل على القوانين والتشريعات التي تحكم اعداد القوائم المالية، وعملية وضع المعايير هي الإطار التنظيمي او العملية التي تشكل المعايير، لذلك فإن معايير المحاسبة هي نتاج عملية وضع المعايير، ولعل فهم كيفية وضع معايير المحاسبة وأثار عملية وضع هذه المعايير تمكن من معرفة لماذا تأخذ المحاسبة في دولة ما طريقة دون أخرى" (فريدريك، و فروست، و ميك، 2004،ص84) .

وفي تعريف للمعيار المحاسبي" هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس او العرض او التصويت او التوصيل المناسب" (نور، والججاوي، 2003، ص5) .

والمعايير هي نماذج أو ارشادات عامة تؤدى الى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والمراجعة وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات ، فالمعايير لها صفة الارشاد العام والتوجيه، بينما تتناول الإجراءات الصفة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة (القاضي، و توفيق، 2005، ص33) .

ويمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه : عبارة عن عدة قوانين وتشريعات ولوائح تصدرها هيئات ومنظمات مهنية مستقلة، وذلك من أجل تنظيم وتوحيد العمل المحاسبي، والحفاظ على قدر المستطاع من الانسجام والتوافق بين مخرجات النظام المحاسبي، وعرض المخرجات والتقارير بصورة سليمة للمستفيدين النهائيين.

المحاسبة الدولية: هي المحاسبة التي تهتم بوضع اطار نظري وعملي على مستوى دولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة والناتجة عن احداث أو عمليات اقتصادية أو مصالح تتخطى حدود أكثر من دولة (ابو زيد، 2005، ص21). .

ويرى ميلور انه يوجد العديد من الاسباب لزيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومن أهمها:

- الزيادة في حجم الاستثمارات الدولية والأعمال التجارية على المستوى الدولي.
- ظهور شركات متعددة الجنسية.
- الدراسات والأبحاث المحاسبية المركزة على التطبيق العملي لعلم المحاسبة واساليب تطويرها.
- توحيد النظم المحاسبية.

ويرى عبدالمنعم وجبر بأنه اذا كانت المحاسبة الدولية تعبر عن مجال محدد ومنفصل وجديد فهذا لا يعني انها ستحل محل النظم المحاسبية المطبقة اقليمياً في الوقت الحالي بل يوجد مراحل لتطور الفكر المحاسبي بهدف التوسع في النظم المحاسبية المطبقة حالياً فعلاً بتحديد ماهية المحاسبة الدولية والمفاهيم المرتبطة بها بدقة وتوافق ومنفعة لقطاعات مستخدمي مخرجات النظم المحاسبية الدولية من جميع المعلومات والبيانات(غادر، 2004، ص243).

فهنا تبرز أهمية عرض البيانات المالية بشفافية دون تلاعب عن طريق الاستعانة بنظام محاسبي كفء يحفظ موجودات الشركة، ويصون أرباحها، وذلك وفقاً لقواعد ومعايير محاسبية معتمدة عالمياً شارك بوضها الآلاف من الأخصائيين. أما حصيلتها فهي تضمن: حق الدولة وحق المستثمر وحقوق المعنيين كافة، الأمر الذي ينعكس ايجابياً على المستثمرين والدائنين وجميع مستخدمي هذه البيانات (كريم، 2004، ص88).

فتطبيق معايير المحاسبة الدولية هو كنتيجة لمعاهدة دولية أو سياسية، أو بشكل اختياري مع تشجيع مهني لتطبيقها. فإن تطبيق دول المجموعة الاوروبية لها مثالاً للمعاهدة الدولية أو السياسية، فيما تقع بقية الجهود الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية ضمن الحالة الثانية.

فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال اتفاقات سياسية أو قانونية أو تشريعية فهي قواعد تشريعية نموذجية تحكم هذه العملية، فتقوم الاطراف ذات العلاقة بتحديد القواعد الاساسية والقوانين الخاصة بتطبيقها. فالمجموعة الاوروبية عند استخدامها للمعايير المحاسبية الدولية على نطاق واسع حيث ان السلطة القانونية قد دعمتها فهذا أكبر دليل على ذلك.

أما اذا اختلف المعيار الدولي عن المعيار المحلي فالاولوية في التطبيق هو للمعيار المحلي ، فعندما تواجه المنشآت متعددة الجنسية ضغوط المنافسة السوقية أو سوق الاوراق المالية باستخدام المعايير الدولية فهي تستخدم معايير المحاسبة الدولية وفي نفس الوقت تستخدم المعايير المحلية فتفي بمتطلباتها، وهذا القبول المزدوج ينتج عنه في كثير من الحالات تقارير مالية مزدوجة، وهذا التوجه المزدوج في التقارير المالية من قبل المنشآت المتعددة الجنسية سوف ينتج عنه زيادة في القوة الدافعة لاستمرار عملية اصدار المعايير المحاسبية الدولية.

أحدثت معايير المحاسبة الدولية – التي تم إقرارها خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي– ثورة كبيرة في عالم المحاسبة حيث تم إضافة معايير محاسبية جديدة وتعديل وإلغاء أخرى حتى تتناسب وبيئة الأعمال بإظهار القوائم المالية بشكل عادل، ومن المعايير الابلاغ المالي و من ضمنها تطرقت للقيمة العادلة:

- **معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة.**

يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن القوائم المالية الاولية (القوائم السنوية التي تعد لأول مرة) على أساس IFRS والقوائم المالية المرحلية الاولية تشمل معلومات مالية عالية الجودة يتحقق بها ما يلي(أبو نصار وحميدات، 2014، ص638):

1. توفر الشفافية لمستخدميها وتوفر معلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة.
2. توفر نقطة بداية ملائمة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.
3. يمكن اعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنفعة المتأتية لمستخدميها.

واما نطاق هذا المعيار فهو يغطي القوائم المالية للمنشاة التي(أبو نصار وحميدات، 2014، ص639) :

1- تتبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية للمرة الأولى.

2- كما يغطي المعيار المنشآت التي عرضت معظم قوائمها المالية السابقة وكانت ملزمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في كل الجوانب فيما عدا أنها تحتوي على " بيان صريح وبدون تحفظ" بأنها تلتزم بمعايير الإبلاغ المالي الدولية جميعها أو جزء منها.

3- كما ينطبق المعيار على المنشآت التي كانت تطبق معايير غير متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، أو ان القوائم المالية معدة وفقاً للمعايير الدولية ولكنها معدة للأستخدام الداخلي فقط بدون جعلها متاحة لملاك المنشأة أو أي مستخدمين خارجيين.

ويتطلب المعيار بعض المتطلبات الرئيسة الواجب إتباعها عند التبني الأول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وتشمل(أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 641- 643):

1- يجب الاعتراف بكافة الأصول والإلتزامات التي تتطلب معايير الإبلاغ المالي الدولية الإعتراف بها ولم تكن تظهر في القوائم المالية للمنشآت قبل تبني المعايير لأول مرة. ويجب أن يتم الاعتراف بهذه الاصول والالتزامات من خلال تعديل الرصيد الافتتاحي لحساب الارباح المحتجزة.

2- إستبعاد الاصول والالتزامات التي كانت ظاهرة في القوائم المالية للمنشآت قبل تبني المعايير لاول مرة، والتي لا تعترف بها متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبحيث يتم اقفال هذه البنود في حساب الأرباح المحتجزة في بداية السنة.

3- يجب إعادة تصنيف بنود الميزانية وعرضها وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية

4- يجب تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في قياس جميع الاصول والالتزامات المعترف بها. ويتضمن ذلك إمكانية تحول المنشأة من طريقة محاسبية معينة متبعة في القوائم المالية الى طريقة أخرى مقبولة في معايير الإبلاغ المالي الدولية.

5- المعالجة المحاسبية للأصول طويلة الأجل التالية:

- الاراضي والمنشآت والمعدات.

- الممتلكات الاستثمارية.
- الاصول غير الملموسة.

6- يمكن إعتبار فروقات ترجمة العملات الأجنبية التراكمية الناجمة عن ترجمة القوائم المالية لمنشأة أجنبية (صفر) في التاريخ الانتقالي، وأي أرباح أو خسائر لاحقة على التخلص من أي عمليات اجنبية يستبعد فروقات الترجمة السابقة للتاريخ الانتقالي.

7- لا توجد حاجة إلى إعادة اظهار الادوات المالية المقارنة وفقاً للمعيارين المحاسبيين ذوات الارقام (32) ومعيار الابلاغ المالي رقم (9) في القوائم المالية الاولى المعدة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، ويجب تطبيق المبادئ المحاسبية الوطنية على المعلومات المقارنة للادوات المالية، ويجب الإفصاح عن التعديلات الرئيسية اللازمة للالتزام بالمعيارين 32 و9 دون الحاجة لقياسها كمياً، ويجب اعتبار التبني للمعيارين المذكورين على أنه تغيير في السياسات المحاسبية.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (2) المدفوعات على أساس الاسهم(أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 648- 654)

هدف هذا المعيار الى بيان ووصف كيفية التقرير عن العمليات التي تتضمن التسديد من خلال إصدار أسهم، وبشكل خاص يتطلب المعيار أن تنعكس أثار تلك العمليات في بيان الدخل والمركز المالي لها بما في ذلك المصاريف المرتبطة بمنح العاملين المتضمنة خيارات الاسهم.

ويجب أن يطبق المعيار على كافة عمليات الدفع التي تتم إلى أساس مدفوعات الأسهم وبخاصة:

- تسويات حقوق الملكية.
- تسويات نقدية على أساس سعر السهم.
- العمليات التي تحصل المنشأة من خلالها على سلع أو خدمات بحيث تتضمن شروط الاتفاق إعطاء المنشأة أو المورد لهذه السلع أو الخدمات الخيار في أن تتم عملية التسديد نقداً او باصول أخرى أو من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية.

متطلبات المعيار:

1- يتطلب المعيار الاعتراف بالسلع(زيادة الاصول) والخدمات التي تم تسلمها أو الحصول عليها في عملية تسديد على أساس لأسهم عند (تاريخ) الحصول على السلعة أو تقديم الخدمة. وإذا كانت عملية التسديد مبنية على أساس تسويات حقوق ملكية (إصدار أسهم) فيتم زيادة حقوق الملكية، أما اذا كانت عملية التسوية تتم على أساس تسوية نقدية فيتم الإعتراف بالتزامات.

2- عندما لا تكون السلع أو الخدمات التي تم الحصول عليها في عمليات تسديد على أساس السهم غير مؤهلة ليعترف بها كأصل(لا تتوافر بها خصائص الأصول) فإنه يجب الاعتراف بها كمصروف (تستنفذ فوراً).

3- عمليات التسديد على أساس حقوق الملكية(مع الأطراف الخارجية): يتم قياس جميع العمليات التي يتم تسويتها من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بتاريخ الشراء، وإذا تعذر تحديد القيمة العادلة لتلك السلع والخدمات بموثوقية، ففي هذه

الحالة يتم قياس القيمة العادلة للسلع والخدمات من خلال القيمة العادلة للاسهم التي تم منحها بتاريخ الشراء وهو ما يسمى نموذج تاريخ التسوية أو العملية.

4- العمليات التي تتم مع العاملين:

- يتم عادة قياس العمليات التي تتم مع العاملين بإستخدام " نموذج تاريخ المنح" أي ان العملية تسجل بالقيمة العادلة لأداة حقوق الملكية في التاريخ الأصلي الذي منحت فيه. بينما تقاس العمليات مع غير العاملين باستخدام " نموذج تاريخ الخدمة" أي تسجل العمليات بالقيمة العادلة للسلع والخدمات التي تم الحصول عليها في التاريخ الذي تم استلامها به.
- عندما تكون المكأفأة أو الحوافز الممنوحة للعاملين متعلقة بشروط يتم الوفاء بها مستقبلاً، فانه يجب الاعتراف بتكلفتها كمصروف على مدار الفترات التي تستوفى خلالها هذه الشروط ويسجل الجانب الدائن في حقوق الملكية.
- يجب على المنشأة تحديد خيارات السياسة المحاسبية المتبعة لتحديد القيمة العادلة لخيارات الاسهم من خلال نماذج تسعير الخيارات مثل نموذج، ويطلب من المنشأة معاملة الانتقال من نموذج تسعير الى اخر كتغير في التقديرات بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

متطلبات الإفصاح:

يتطلب هذا المعيار إفصاحات مختلفة تندرج ضمن مايلي:

- تقديم معلومات تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من فهم طبيعة ومدى المعاملات القائمة خلال الفترة والتي تتم من خلال الأسهم.

- معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة عند شراء بضاعة أو الحصول على خدمات مقابل الأسهم، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي منحت خلال الفترة.
- معلومات تبين أثر المصاريف المدفوعة والمتعلقة بالعمليات التي تتم على أساس الأسهم على بيان الدخل.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) اندماج الأعمال (أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 641- 643).

يهدف هذا إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشآت الأعمال، ويتطلب ان يتم اعتماد طريقة الحيازة للمحاسبة عن اندماج الأعمال. وبالتالي فان المقتني (الدامج) سيقوم بالاعتراف بالاصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراه (المندمجة) بقيمها العادلة بتاريخ الاندماج، ويتم بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج، ويتم الاعتراف بالشهرة كأصل والتي لا يتم إطفائها على عدد معين من السنين بل تخضع لاختبار التدني سنوياً.

نطاق المعيار :

1- طريقة المحاسبة عن اندماج الأعمال.

2- يمكن أن يتم ضم الأعمال بطرق متنوعة تتحدد على ضوء اسباب قانونية أو ضريبية أو أخرى، وقد تتضمن شراء مشروع لحقوق الملكية في مشروع آخر، او شراء صافي أصول مشروع أعمال. وقد تتم بإصدار أسهم أو تحويل نقدية أو ما يعادل النقدية أو

أصول أخرى، كما قد تتم العملية ما بين حملة الأسهم لمشروعين منضمين أو ما بين مشروع وحملة أسهم المشروع الآخر.

3- قد يتضمن ضم الأعمال شراء صافي أصول مشروع آخر بما فيها الشهرة وليس شراء أسهم في المشروع الآخر. مثل هذا الضم للأعمال لا ينتج عنه علاقة منشأة أم بمنشأة تابعة. وفي مثل هذه الظروف يطبق المشروع الضام هذا المعيار في بياناته المالية الخاصة وبالتالي في بياناته المالية الموحدة.

4- كما يتطرق المعيار الى المحاسبة عن الشهرة والاصول غير الملموسة المستحوذ عليها في اندماجات الأعمال.

5- لا يطبق هذا المعيار على تأسيس مشاريع مشتركة، أو استملاك أصل أو مجموعة من الاصول ولا ينتج عن مثل هذه المعلومات شهرة، ومجموعة من المنشآت أو الأعمال الخاضعة للسيطرة المشتركة.

متطلبات المعيار الرئيسية

1- يتطلب المعيار أن تتم المحاسبة عن كافة اندماجات منشآت الأعمال بطريقة الحيازة أو (التملك).

2- يجب أن يتم تحديد الطرف الدامج (المشتري) في كل اندماج منشآت أعمال داخلة ضمن نطاقه.

3- يجب على المنشأة الدامجة (المشترية) ان تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموعة القيم العادلة بتاريخ التبادل للاصول المعطاة(نقدية مدفوعة او اي اصول اخرى) والالتزامات التي تم تحملها.

4- يجب على المنشأة المشترية (الدامج) الاعتراف بشكل منفصل في تاريخ الاندماج بالاصول والالتزامات المحددة وكذلك الاعتراف بالالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراه (المندمجة) وبغض النظر عما اذا كان قد اعترف بها في القوائم المالية للشركة المندمجة (المشتراه) أم لا.

5- يتم الاعتراف بالاصول والالتزامات المحددة (المعرفة) والالتزامات والالتزامات المحتملة المتملكة من قبل المنشاة المشترية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وبنسبة تملك 100%، وتشارك الأقلية في التغير بالقيمة العادلة.

6- يجب تخصيص تكلفة الشراء على الاصول والالتزامات المتملكة بالقيمة العادلة لكافة الاصول والالتزامات، عدا الاصول المصنفة كاصول غير متداولة محتفظ بها للبيع بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (5) والتي يجب قياسها) بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة).

7- يتطلب المعيار من المنشاة القيام بتاريخ الاستملاك بتصنيف وتخصيص الاصول المشتراه القابلة للتحديد والالتزامات بما يتوافق مع متطلبات معايير الابرغ المالي الدولية الأخرى.

8- الشهرة: يعترف المشتري (الدامج) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء، وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادله لصافي الاصول بتاريخ الاقتناء، وهي ما تعرف بالشهرة الموجبة ويتم احتسابها وفق هذا المعيار كما يلي:

الشهرة =(القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطر عليها) – القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراه والالتزامات المحتملة.

9- اذا كانت تكلفة الشراء (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطر عليه) اقل من القيمة العادلة لصافي الاصول المشتراه فان هناك شهرة سالبة والتي تسمى حديثاً الشراء بأسعار مخفضة" والتي يجب ان تعالج كدخل مباشرة في قائمة الدخل. وذلك بعد التحقق من القيم العادلة للاصول والالتزامات الممتلكه وكذلك القيمة العادلة للبدل المقدم لمالكي الشركة المشتراه والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة.

10- يجب على المنشأة المشترية في كل اندماج أعمال قياس أي حصة غير مسيطرة (حقوق الأقلية) في المنشاة المشتراه ويسمح معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (3) قياس قيمة حقوق غير المسيطرين (الأقلية) بأحدى الطريقيتين التاليتين:

- على أساس القيمة العادلة(القيمة السوقية لسهم الأقلية) وتسمى احيانا طريقة الشهرة الكاملة، او علي
- أساس الحصة النسبية للحقوق غير المسيطر عليها في القيمة العادلة لصافي الأصول المحددة في الشركة المشتراه.

11- يتم القياس اللاحق للشهرة (بتاريخ اعداد القوائم المالية اللاحقة للاقتناء) بالتكلفة مطروحاً منها مجمع خسائر التدني وتخضع الشهرة لاختبار التدني سنوياً أو اكثر من مرة اذا كانت هناك احداث وظروف تشير الى احتمالية تدني الشهرة طبقاً لمعيار المحاسبة رقم (36) المتعلق بتدني قيمة الاصول.

12- الشهرة المعترف بها نتيجة عملية اندماج سابقة يتم التوقف على اطفائها اعتباراً من 3/31/ 2004، ويتم اقفال مجمع الاطفاء في حساب الشهرة ويخضع رصيد الشهرة الصافي للتدني كما ذكر سابقاً.

13- يتم الاعتراف بمصاريف اعادة هيكلة الشركة كمصاريف ما بعد التملك.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) عقود التأمين(أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 681-684).

يهدف المعيار الى تحديد كيفية التقرير عن عقود التأمين من قبل المنشأة المصدرة لهذه العقود (شركات التأمين) حتى يكمل مجلس المعايير المحاسبة الدولية المرحلة الثانية لمشروعة من عقود التأمين ويتطلب هذا المعيار ما يلي:

- ادخال تحسينات محدودة للمحاسبة من قبل شركات التأمين فيما يتعلق بعقود التأمين.
- الافصاح الذي يبين المبالغ الواجب إظهارها في القوائم المالية الناشئة من عقود التأمين، وتساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم ماهية المبالغ وتوقيت وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين.

يشمل نطاق النعيار ما يلي:

1- عقود التأمين واعادة التأمين الصادرة والواردة.

2- الأدوات المالية التي تصدرها مع تقديرات المشاركة المستقبلية.

3- لا ينطبق هذا المعيار على ضمانات المنتج الصادرة مباشرة من المنتج او الموزع او تاجر التجزئة(والتي ينطبق عليها المعياران 18 و17) وكذلك لا ينطبق على اصول والتزامات صاحب العمل بمقتضى خطط منافع الموظفين معيار رقم (19) زكذلك محاسبة الأدوات المالية بموجب معياري رقم (32) و(39).

العرض والأفصاح:

1- يجب على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التالية لتحديد وتوضيح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في القوائم المالية.

2- اذا كان المؤمن (شركة التأمين) تحمل بوليصة بموجب عقد إعادة التأمين فانه يجب الافصاح عما يلي:

- الأرباح والخسائر المعترف بها في قائمة الدخل عند شراء عقد اعادة التأمين.
- اطفاء الارباح او الخسائر المؤجلة عن الفترة مع بيان المبالغ غير المطفأة بداية ونهاية الفترة.
- تأثير اي تغيرات في التقديرات.

- كذلك الافصاح عن سياسة ادارة المخاطر وأهدافها ومقدار توقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية في المستقبل من عقود التأمين والأحكام والشروط الجوهرية المؤثرة عليها.
- مخاطر التأمين (تحليل الحساسية للأرباح وحقوق الملكية في المتغيرات واجبة التطبيق، وتركز مخاطر التأمين، والمتطلبات الفعلية مقارنة بالتقديرية حتى أقصى فترة العشر سنوات.)
- مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان بموجب معيار متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (7) الأدوات المالية: "الافصاحات".

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (5) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة (أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 691-696).

يهدف هذا المعيار على تحديد وبيان المعالجة المحاسبية للأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعرض والافصاح عن نتائج العمليات غير المستمرة وبشكل أكثر تحديداً يهدف المعيار الى تغطية ما يلي:

1- بالنسبة للاصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، يتم معالجتها وفق المعيار على النحو التالي:

- يتم قياسها بالقيمة المرحلة (الدفترية) أو القيمة العادلة مطروحاً منها المصاريف اللازمة لبيعها أيهما أقل.
- تعرض كبند مستقل في قائمة المركز المالي.
- يتم التوقف هن اهتلاكها.

2- بالنسبة لنتائج العمليات غير المستمرة يتم عرضها في بند منفصل في قائمة الدخل.

نطلق المعيار:

ينطبق معيار الابلاغ المالي رقم (5) على الأصول غير المتداولة التي سيتم التخلص منها وكذلك على مجموعات التصرف ولها مواصفات وظروف خاصة، وبالتالي فان المعيار لا ينطبق على الاصول التالية نظراً لانها مغطاة بمعايير أخرى.

1- الاصول الضريبية المؤجلة (معيار ضرائب الدخل رقم 12).

2- الاصول الناجمة عن منافع الموظفين (معيار منافع الموظفين رقم 19).

3- الاصول المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

4- الاصول الاستثمارية التي يتم المحاسبة عليها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (40).

5- الاصول الزراعية والبيولوجية التي تقاس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف المقدرة عند نقطة البيع، والتي يتم المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (41).

العرض والافصاح:

- يجب على المنشاة أن تعرض وتفصح عن المعلومات اللازمة التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الأثار المالية للعمليات غير المستمرة والتصرف في الأصول غير المتداولة(او المجموعات المعدة للبيع).
- يجب عرض ما يلي بصورة منفصلة عن باقي الأصول في قائمة المركز المالي .

أ- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع.

ب-الأصول(المحتفظ بها للبيع) للمجموعات المعدة للبيع والإلتزامات المتعلقة بها.

- يجب الافصاح عما يلي:

أ- مبلغ مستقل في صلب قائمة الدخل شاملاً أجمالي:

- الربح أو الخسارة بعد الضريبة للعمليات غير المستمرة.
- الربح أو الخسارة بعد الضريبة المعترف بها عند قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع او التخلص من الأصول أو مجموعة التصرف شاملاً العمليات غير المستمرة.

ب- تحليل مبلغ الربح والخسارة من خلال بيان ما يلي(في الايضاحات):

1- الإيراد والمصروفات والربح والخسارة قبل الضريبة للعمليات غير المستمرة.

2- مصروف ضريبة الدخل ذو العلاقة بالبند السابق(1).

3- الربح والخسارة المعترف بها عند القياس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو التخلص من الأصول أو مجموعة التصرف المكونة للعملية غير المستمرة.

4- مصروف ضريبة الدخل ذو العلاقة بالبند السابق(3).

5- وصف الأص غير المتداول(أو مجموعة الصرف).

6- وصف وقائع وظروف البيع أو المؤدية للتصرف المتوقع والطريقة المتوقع بها حدوث التصرف وتوقيت ذلك.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (6) الكشف عن المصادر المعدنية وتقييمها (أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 707-712).

يهدف هذا المعيار إلى وصف كيفية التقريرالمالي عن الكشف عن المصادر الطبيعية. وبشكل اكثر تحديداً يهدف المعيار إلى:

- ادخال تحسينات محدودة للممارسات المحاسبية الحالية لنفقات الاستكشاف والتقييم.
- تحديد اي نفقات الاستكشاف والتقييم يجب رسملتها كأصل، واي منها يجب الاعتراف به كمصروف.
- إخضاع نفقات الإستكشاف والتقييم المرسملة لتقييم التدني طبقا للمعيار رقم (6)، في حين قياس أي تدني وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (36).
- بيان الافصاحات التي تحدد وتوضح المبالغ الواردة في القوائم المالية عن الكشف وعن تقييم المصادر الطبيعية، ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم مبلغ وتوقيت وعدم التأكد للتدفقات النقدية الناشئة من أي اصول معترف بها تتعلق بتكاليف الاستكشاف والتقييم.

ويجب تطبيق هذا المعيار على نفقات الاستكشاف والتقييم المتعلقة بالكشف عن المصادر الطبيعية.

الإفصاح:

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تحدد وتوضح المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الناشئة عن تكاليف التنقيب والتقييم والإستكشاف عن المصادر الطبيعية وهذا يتطلب ما يلي:

- الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للمحاسبة عن تكاليف الإستكشاف والتقييم والتنقيب، وكيفية الإعتراف بهذه التكاليف كاصول.
- مبالغ الأصول والإلتزامات والدخل والمصروف والتدفقات النقدية التشغيلية والإستثمارية الناجمة عن الإستكشاف والتنقيب والتقييم عن المصادر الطبيعية.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الأفصاحات(أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 719-724).

1- يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم:

أ- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة.

ب-طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

2- تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدولي رقم (32) و(39) ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9).

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) القطاعات التشغيلية(أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 732-743).

يتطلب هذا المعيار من منشآت الاعمال الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمنشأة، وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل بها.

ويجب تطبيق هذا على ما يلي:

1- القوائم المالية المنفصلة أو الإفرادية للمنشاة .

2- القوائم المالية الموحدة والتي تتصف بها الشركة الأم.

3- إذ قامت منشاة غير ملزمة بتطبيق هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالقطاعات ولا تنسجم هذه الافصاحات مع متطلبات هذا المعيار، فإنه لا يجوز وصف هذه المعلومات كمعلومات قطاعية.

4- إذا تضمنت التقارير المالية السنوية كل البيانات المالية الموحدة لمنشأة أم (خاضعة لمتطلبات هذا المعيار) والبيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم، فإن المعلومات حول القطاعات مطلوبة في القوائم المالية الموحدة فقط.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الأدوات المالية(أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 747-750).

يهدف هذا المعيار وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بالإبلاغ المالي عن الأصول المالية والتي من شأنها ان تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم مبالغ وتوقيت الشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الأصول ضمن نطاق معيار (39) الأدوات المالية: " الاعتراف والقياس".

يقسم معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (9) كافة الأصول المالية إلى فئتين هما:

أ- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

ب-الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة.

ويمكن تصنيف الاصول المالية ضمن هذه الفئة الى:

- اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح اوالخسارة.
- اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (10) القوائم المالية (أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 750-756) .

يهدف هذا المعيار الى وضع الاسس والمبادئ المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر المنشأة على واحدة أو اكثر من المنشآت الاخرى، وبالتالي فإن القوائم الموحدة تعتبر ان الشركة التابعة هي جزء من الشركة القابضة وكأنها أحد فروعها.

ولتحقيق الهدف السابق فان المعيار يتطلب:

1- الطلب من الشركة الأم وهي الشركة التي تملك السيطرة على قرارات شركة او اكثر (الشركة التابعة) بإعداد وعرض قوائم مالية موحدة.

2- وضع الأساس لتحدد السيطرة واعتبار السيطرة اساس لإعداد القوائم المالية الموحدة.

3- تحديد كيفية استخدام مبدأ السيطرة في عملية تحديد ان الشركة الام تتحكم بالشركة التابعة وبذلك يتوجب عليها اعداد قوائم موحدة.

4- وضع الاسس المحاسبية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (11) الترتيبات المشتركة (أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 800-808).

يجب ان يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت التي تعتبر طرف في ترتيبات مشتركة مع الغير. وأن المبدأ الأساسي لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (11) إن على المنشأة التي تعتبر طرف في الترتيبات المشتركة تحديد نوع الترتيبات المشتركة التي تشارك فيها وذلك من خلال تقييم حقوقها والتزاماتها التي تنطوي على هذه المشاركة وان تقوم بالمحاسبة عن هذه الحقوق والالتزامات وفقاً لنوع الترتيبات المشتركة.

خصائص الترتيبات المشتركة:

هي عبارة عن ترتيبات مشتركة يتم من خلالها حصول طرفين أو أكثر على سيطرة مشتركة.

تتمتع الترتيبات المشتركة بالخصائص التالية:

- يكون اطرافها ملزمين بالترتيب التعاقدي الموقع بينهما.
- ان الترتيبات التعاقدية تعطي اثنان أو أكثر من اطراف العقد السيطرة على الترتيب المشترك.

تصنف الترتيبات التعاقدية تشغيلية أو مشاريع مشتركة.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) الافصاح عن المصالح في المنشآت الاخرى (أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 813-818).

يهدف معيار الابلاغ المالي رقم (12) الى الطلب من المنشآت الافصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم:

- طبيعة والمخاطر المرتبطة بمصالح المنشاة مع المنشآت الأخرى.
- تأثير مصالح المنشاة في المنشآت الأخرى على المركز المالي للمنشاة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

وعندما لا تلبي متطلبات الافصاح التي يتطلبها معيار الابلاغ المالي الدولي رقم(12) ومتطلبات الافصاح التي تتطلبها معايير الابلاغ المالي الخرى، فإن على المنشاة الإفصاح عن اية معلومات إضافية ضرورية لتحقيق الأهداف التي يتطلبها المعيار.

أما المنشآت التي يتوجب عليها تطبيق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي رقم(12) فهي المنشىت التي لها مصالح في أي من الآتي:

1- الشركات التابعة.

2- الترتيبات المشتركة(العمليات المشتركة أو المشاريع المشتركة).

3- الشركات الزميلة.

4- بعض انواع المنشآت المسيطر عليها ولا يتم تضمينها ضمن القوائم الموحدة.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) قياس القيمة العادلة (أبو نصار وحميدات، 2014، ص ص 821-829).

يعتبر معيار الابلاغ المالي الدولي رقم(13) من المعايير الحديثة والذي يتناول قياس القيمة العادلة للاصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر.

ان هدف معيار قياس القيمة العادلة هو ما يلي:

1- تعريف القيمة العادلة.

2- تحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة.

3- تحديد متطلبات الأفصاح عنة قياس القيمة العادلة.

ويتم تطبيق هذا المعيار عندما تتطلب او تسمح معايير الابلاغ المالي الدولية الاخرى بقياس القيمة العادلة، أو (عند قياس القيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع لقياس) الاصول والالتزامات المالية بشكل أساسي والتي تقاس بالقيمة العادلة.

تعريف القيمة العادلة:

القيمة العادلة: القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل او دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية. والقيمة العادلة وفق هذا المعيار يتم قياسها لاصل او التزام معين، وعلى المنشأة عند قياس القيمة العادلة ان تاخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام اذا كان المشاركين بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بعين الاعتبار وكذلك أي افتراضات عند تسعير الاصول والالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة، ومن الامثلة على هذه الخصائص:

- ظروف وموقع الأصل.
- أي قيود ان وجدت على بيع او استخدام الأصل (السعافين، 2004، ص12).

قياس القيمة العادلة:

ان الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذي يتم من خلاله عملية بيع أصل أو نقل التزام بين متعاملين في السوق في تاريخ اجراء قياس القيمة العادلة في ظل ظروف

السوق الحالي. وقياس القيمة العادلة يتطلب من المنشأة تحديد الامور التالية (صيام، 2006، ص17):

1- الأصل أو الالتزام المعني الذي هو موضوع القياس.

2- بالنسبة للأصول غير المالية، فإن افتراض التقييم يجب أن يكون ملائماً لعملية القياس.

3- استخدام السوق الرئيس أو الأفضل للأصل المعني.

4- استخدام وسيلة التقييم المناسبة لقياس القيمة العادلة اخذا بعين الاعتبار مدى توفر البيانات الملائمة لتطوير مدخل التقييم المناسب والذي يراعي الاعتماد على ما يستخدمه المتعاملين في السوق.

تقنيات التقييم:

على المنشاة استخدام اساليب تقييم مناسبة ضمن الظروف المحيطة باجراء عملية التقييم، وتوفير بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المدخلات ذات الصلة التي تساعد في عملية قياس القيمة العادلة والتقليل من استخدام المدخلات غير القابلة للتأكد منها ومشاهدتها.

هناك ثلاثة تقنيات تقييم تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة هي (الطرايرة، 2005، ص26):

- **مدخل السوق** والذي يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو المشابهة(مماثلة) للأصول والالتزامات موضوع التقييم.
- **مدخل التكلفة** والذي يستخدم المبالغ اللازمة للحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل موضوع التقييم.

- **مدخل الدخل** ويقوم هذا المدخل على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف والتي يتوقع الحصول منها من الاصل موضوع التقييم وحسب توقعات السوق.

ويقوم هذا المدخل على تحويل المبالغ المستقبلية (التدفق النقدي او الدخل والمصاريف) الى قيمة او مبلغ واحد مخصوم، وعند استخدام هذا المدخل فان قياس القيمة العادلة تعكس التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة.

الإفصاح:

يتطلب معيار الابلاغ المالي الدولي رقم(13) من المنشآت الافصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في الأمرين:

1- الاصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير المتكررة في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي بها، وتقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير هذه القياسات.

2- عند قياس القيمة العادلة باستخدام المدخلات غير القابلة للرصد بشكل كبيرة، يتوجب الإفصاح عن تأثير تلك القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة.

2-1-5 مزايا استخدام القيمة العادلة وسلبياتها

تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي وحتى تكون ملائمة وموثوقة وتكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، يمكن تلخيص مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة كما يلي (دهمش وأبو زر، 2004، ص29-30):

- أنها في كثير من الأحيان تعكس تقدير الاسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين أدوات مالية لها في الغالب نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها.
- توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال.
- يمكن تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي باستخدام طريقة من عدة طرق مقبولة بشكل عام.
- القيمة العادلة توفر أساساً أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
- إن الإبلاغ عن جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة سوف يسمح للتأثيرات الاقتصادية أن تنعكس بشكل أفضل بالنسبة لدخل الفترة الجارية بدون أن يتطلب ذلك تطبيق (تنفيذ) نموذج تحوط محاسبي معقد لتقليل الاختلاف في الإبلاغ لنموذج القياس المختلط ، حيث تقاس بعض الأصول والالتزامات المالية التي يتم الابلاغ عنها بالقيمة العادلة وبعضها الآخر يتم قياسه بالتكلفة التاريخية.

- إن واضعي معايير المحاسبة يدَعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة – حتى لو كانت الأدوات المالية ليس لها أسعار سوقية يمكن ملاحظتها (أو ليست متوفرة) –، يسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية .

2-1-6 معوقات تطبيق القيمة العادلة

رغم المحاولات العديدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية لتبني محاسبة القيمة العادلة في اعداد البيانات المالية للشركات، إلا أن هنالك العديد من المعوقات التي واجهت عملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، حيث يرى (السعافين، 2006، ص19) أن محاسبة القيمة العادلة قد تواجه عملية تطبيقه المعوقات التالية:

1. رفض التغيير، حيث أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن بعيد كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية.
2. الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام.
3. عدم توافق تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير في بعض الأحيان.

وعلى الرغم من أن منهج القيمة العادلة قد حل محل التكلفة التاريخية بشكل كبير وعالج العديد من القضايا التي لم يعالجها المنهج السابق إلا أنه عانى من بعض المعوقات منها (مطر والسويطي، 2006، ص9):

1. بروز عنصر التحيز الشخصي في مسائل الاعتراف والقياس المحاسبي، مما يضفي عدم الموثوقية في الحالات التي لا تتوافر فيها اشتراطات معينة لتطبيقه.
2. الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية غير منتجة، تؤدي إلى رفع التكلفة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.
3. تأخير إعداد البيانات المالية وما يترتب على هذا الأمر من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية، والتسبب في تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية، بالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم.

كما يرى (دهمش وأبو زر، 2006، ص21) أن من المعوقات ما يلي:

1. قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب لتغطية بعض الثغرات التي يمكن اختراقها في نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.
2. في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار، فإن هذا الأمر يؤثر على قابلية المقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة، وفي بعض الأحيان غير ممكنة.
3. قد يؤدي اعتماد اساس القيمة العادلة في اعداد القوائم المالية الى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.

2-2 الدراسات السابقة:

2-2-1 الدراسات العربية:

(دراسة الخطيب، والقشي 2004) بعنوان: توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على معايير المحاسبة الموجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وكذلك التعرف على الاسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه الى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد.

وقد توصل الباحثان إلى عدد من الاستنتاجات أبرزها أن القيمة العادلة لها انعكاسات جيدة جداً على الأقتصاد، ولكن إن توافرت عدة أمور، ومن أهمها: توفر الاسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية، وتوفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة، وتوفر القوانين والتشريعات تسهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبعة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

- **دراسة (الطرايرة، 2005) بعنوان "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن".**

هدف الباحث من خلالها إلى:

أ. إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن معايير القيمة العادلة أو أي معلومات تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وبناء مؤشر الإفصاح المتعلق بذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية للبنوك.

ب. التعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد من خلال تحليل التقارير المالية السنوية.

ج. التعرف على أهمية قواعد الإفصاح موضوع الدراسة من وجهة نظر كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي.

د. تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معاييرالمحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة.

هـ. اقتراح الإفصاح عن معلومات أخرى متعلقة بالقيمة العادلة لم توجبها معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال التعرف على مدى أهمية هذه الإفصاحات من وجهة نظر فئات الدراسة من مستخدمي الأوراق المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية وقام بتطبيقه على عينة الدراسة المتمثلة في البنوك الأردنية.

وقد خلُصت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره التقارير السنوية (فيما يتعلق بالقيمة العادلة) وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

وقد أوصى الباحث في نهاية الدراسة بضرورة حث البنوك على الالتزام بتزويد مستخدمي البيانات المالية بالإفصاحات المطلوبة حول القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مع تفعيل الدور الإشرافي و الرقابي لكل من البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية للتأكد من التزام البنوك بذلك.

- **دراسة (نور وعدس، 2006) بعنوان "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة".**

هدف البحث إلى تحديد أهمية مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الأردنية. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين.

أظهرت نتائج البحث أن هناك اتفاقاً كبيراً بين المحاسبين القانونيين الأردنيين على أن منهج القيمة السوقية العادلة يعزز وجود الكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن استخدامه في التقييم، مثل الموضوعية والملاءمة وإمكانية الجمع والمقارنة والاستمرارية.

كما أوصت الدراسة بضرورة دراسة خصائص أخرى يمكن أن تتوفر في مدخل القيمة السوقية العادلة وتزيد من موثوقية المعلومات الناتجة عنه ، مثل مدى الاعتماد على هذه المعلومات لاتخاذ قرارات مستقبلية اقرب إلى الدقة.

- **دراسة (الشرع، 2006) بعنوان "تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية على المصارف الأردنية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التقييم للأدوات المالية (الأسهم والسندات) بالقيمة العادلة على المصارف الأردنية باعتبار أن هذه الأدوات لها سوق مالي تتجاذب أطرافه عدة فئات، وانعكاس ذلك على البيانات المالية المعدة من قبل المصارف المعنية وهل يعزز ذلك التقييم مصداقية البيانات المنشورة، وخلص الباحث إلى عدد من النتائج منها:

أ. أن التقييم بالقيمة العادلة يأخذ منحى العرف المحاسبي باعتبار أن هذه القيمة ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية.

ب. تعتبر العمليات المصرفية لا سيما عمليات الاستثمار ذات طبيعة ديناميكية وهذا يجعل التقييم بالقيمة العادلة مبرراً .

ج. إن الادوات المالية (الأسهم والسندات) أصبح لها سوق مالي منظم وهذا يعني ايجاد مبرر للتقييم بقيمة تعكس أثر التغير بالأسعار.

د. إن تاثير القيمة العادلة على البيانات المالية المتعلقة بالأدوات المالية قد يعطي صورة أقرب إلى العدالة من وجهة نظر مصرفية.

هـ. يعد استخدام القيمة العادلة في التقييم أسلوباً يتماشى وسياسة الحيطة والحذر وذلك من خلال ايجاد مخصص مخاطر للتقييم وبذلك ينعكس هذا التقييم على السياسة المالية للمصرف.

- **دراسة (عطية، 2006) بعنوان "مزايا محاسبة القيمة العادلة ومساوئها".**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات وأشارت إلى أنه يجب أن يكون هناك إفصاح كافٍ وملائم يوضح كيف تم التوصل إلى المعلومات المالية التي تم إعدادها حسب القيمة العادلة، وقد انتهت الدراسة إلى أن القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية لقياس أصول الشركة والتزاماتها لأنها تستخدم القيم الجارية الملائمة، ويعاب على استخدام القيمة العادلة بأنها تخضع لتقديرات الإدارة.

- **دراسة (القطاونة، 2006) بعنوان "تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول".**

استهدفت الدراسة بيان بعض التأثيرات التي ترافق تطبيق القيمة العادلة في الشركات المساهمة الأردنية وذلك من خلال دراسة تأثيرها على البيانات المالية وخصائص المعلومات المحاسبية كما هي في المعايير المحاسبية الدولية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض التأثيرات من تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية من خلال التأثير على المخاطر المرتبطة بالبيانات المالية والإفصاح والاعتراف المحاسبي للبيانات المالية في الشركات.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض التأثيرات لتطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية من حيث جوهر وحقيقة العمليات المالية والتمثيل الصادق للمعلومات المالية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية لأكثر من فترة مالية سابقة.

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أبرزها ضرورة توعية المحاسبين بأهمية القيمة العادلة في التأثير على البيانات والمعلومات المالية لزيادة درجة الاعتمادية على بيانات القيمة العادلة.

- **دراسة (دهمش وأبو زر، 2006) بعنوان "موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها".**

ناقش البحث مفهوم القيمة العادلة وأهمية استخدامها في إعداد القوائم المالية المتصفة بالملاءمة والموثوقية من أجل الوصول بالمستثمر إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة, كما استعرض الجدل التاريخي القائم حول التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وطرق القياس المحاسبي المتبعة في تقييم أصول والتزامات الشركات.

وأظهرت الدراسة أن المفاضلة بين الموثوقية والملاءمة أثارت مواضيع محاسبية قد تكون شائكة، حيث تعتبر القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، بالمقابل تعتبر أقل موثوقية, و بينت بأن الجدل والحوار حول استخدام القيمة العادلة يمكن أن يقود إلى أسلوب أكثر توازناً بالنسبة لخيار القيمة العادلة، والذي بدوره يمكن أن يساند إلى وجود محاسبة شفافة، وسياسات إدارة المخاطر المعقولة، بأسلوب يتطابق ويتسق مع ممارسات آمنة ومعقولة.

- **دراسة (صيام، 2006) بعنوان "أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية".**

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومدى تأييد القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق القيمة العادلة، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيقها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة، وزعت على المديرين العامين ومديري الفروع ومديري الدوائر في البنوك التجارية الأردنية.

وبتحليل الإجابات واختبار الفرضيات تبين أن هناك تأييداً مرتفعاً من القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، وتبين أن محاسبة القيمة العادلة تسهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات. كما تبين وجود العديد من المعوقات التي تحد من التطبيق الأمثل لمحاسبة القيمة العادلة.

- **دراسة (مطر والسويطي، 2006) بعنوان "أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية".**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز بعض انعكاسات تطبيق منهج القيمة العادلة على مجالي الاعتراف والقياس وعرض بعض تطبيقات منهج القيمة العادلة على الاستثمارات في الأوراق المالية والممتلكات العقارية وشرح مختصر لكل من مفهوم إدارة الأرباح ومنهج القيمة العادلة وسلبيات إساءة استخدام هذين المفهومين في التطبيق العملي.

وقد انتهت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها:

أ. إن تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس، يحقق مزايا كبيرة تنعكس آثارها على عملية الإبلاغ المالي، بما يساهم في تعزيز موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية المنشورة، من حيث قدرتها على تحقيق خاصية التمثيل الصادق والعادل لنتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي.

ب. إن سوء فهم القيمة العادلة قد يترتب عليه سلبيات كبيرة تؤثر على مصداقية البيانات المالية، وتجعلها مضللة بالقدر الذي يضر بمصالح مستخدمي تلك البيانات في اتخاذ قراراتهم المالية.

ج. يتوجب على جهات الرقابة والإشراف وكذلك المهنيين من (المحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين) مراعاة الحيطة والحذر في متابعة تطبيقات منهج القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية المنشورة.

- **دراسة (المبيضين، 2007) بعنوان " تاثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الاردنية)**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية.

ولغايات تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة لجمع بيانات الدراسة. حيث تم توزيع 177 استبانة على 59 شركة وساطة مالية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان غالبية أفراد العينة قد أكدوا أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية، وأن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر موثوقية.

دراسة(أبو سليم ، 2007) بعنوان" استراتيجية مقترحة لمعالجة مشاكل تطبيق القيمة العادلة وتأثير ذلك على قرارات الاستثمار والتمويل في المصارف التجارية الاردنية)

هدفت هذه الدراسة الى اقتراح إستراتيجية لمعالجة المشكلات التي تعيق تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة، وكذلك الصعوبات الناتجة عن التطبيق خصوصاً فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن القيمة العادلة لدى المصارف التجارية الاردنية، مع بيان تأثير ذلك على قرارات الاستثمار والتمويل لدى هذه المصارف.

ولغايات تحقيق اهدف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة لجمع بيانات الدراسة، حيث تم توزيع (95) استبانة على عينة الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج، اهمها وجود صعوبات تعيق القيمة العادلة في المصارف التجارية الاردنية كان اهمها عدم توفر شروط السوق النشط ووجود مشاكل محاسبية ناتجة عن تطبيق القيمة العادلة تتعلق بكل من الاعتراف والقياس والعرض والافصاح.

- **دراسة (خريسات، 2008) بعنوان "دور محاسبة القيمة العادلة في تخطيط عملية التدقيق الخارجي دراسة ميدانية على البنوك الموجودة بالأردن".**

هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم محاسبة القيمة العادلة وردود الفعل العالمية والمحلية حول استخدامها والتعريف بمعايير المحاسبة الدولية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة، و دراسة

وتحليل مفهوم محاسبة القيمة العادلة ودورها في تخطيط عملية التدقيق الخارجي إضافة إلى مدى التزام المحاسبين القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم (545) المتعلق بالإفصاح وتدقيق القيمة العادلة.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة بإعداد استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في المحاسبين القانونيين الحاليين في شركات تدقيق حسابات البنوك الموجودة في الأردن، حيث توصلت الدراسة إلى أنه يتم تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (545) المتعلق بتدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، إضافة إلى المعايير التي لها علاقة بإجراءات التدقيق المتعلقة بالإفصاح والتدقيق للقيمة العادلة.

- **دراسة (صالح، 2009) بعنوان "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية".**

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية والتعرف على أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر أفراد العينة، وما أهم المشاكل المتوقعة عند تطبيقها من وجهة نظر عينة الدراسة.

استخدم الباحث استبانة موجهة للمديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين للشركات عينة الدراسة بخصوص القيمة العادلة ومدى الالتزام بها وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي من استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والأخطاء المعيارية واستخدام اختبار T-Test، حيث أظهرت نتائج التحليل ما يلي:

1. إن تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لهذه الشركات، حيث احتلت خاصية الموثوقية الأثر الأكبر من بين الخصائص الأخرى.
2. أن البيانات المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية مقارنة بالتكلفة التاريخية.
3. أن معايير المحاسبة بشكل عام والموجهة للقيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية.

- **دراسة (مطر وآخرون، 2009) بعنوان "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية".**

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على الأزمة المالية العالمية وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس لحدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

تم التوصل لعدد من النتائج أهمها: أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوع، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطاً لجميع القطاعات، وأن هناك تخبطاً ملحوظاً بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، حيث أكد

الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمحاسبة القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقون على إيقاف التعامل بها، كما أبدَو كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم بشكل مباشر في الحد من تداعيات هذه الأزمة.

تم استخراج النسب المئوية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم استخدام اختبار One Sample T-Test، كما تم استخدام اختبار التباين الثلاثي (ANOVA) لاختبار الفرضيات.

كما أوصت الدراسة بعدد من الأمور أهمها:

1. الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصاً في عملية التزامها بموضوع القيمة العادلة.
2. على هيئة الأوراق المالية وضع إجراءات رقابية مشددة للحد من تعاملات المخالفين في السوق المالي.
3. العمل على إنشاء منتديات اقتصادية محلية متخصصة بما فيها منتديات محاسبية ورفدها بالكوادر الأردنية المؤهلة.

- **دراسة (الياسين، 2009) بعنوان "المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية والاستثمارات العقارية: دليل حول ملاءمة مقاييس الدخل المبنية على أساس القيمة العادلة في شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية".**

بحثت هذه الدراسة موضوع مخاطر الشركة من خلال دراسة مدى ملاءمة مقاييس الدخل المبنية على أساس القيمة العادلة في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 40.

توصلت الدراسة إلى أن التغير في صافي الدخل يفوق بدلالة إحصائية التغير في صافي الدخل بعد استثناء الأرباح أوالخسائر غير المتحققة والناتجة عن تقييم الأصول المالية للمتاجرة، وأن التغير في صافي الدخل بعد إضافة الأرباح أو الخسائر غير المتحققة والناتجة عن تقييم الأصول المالية المتوفرة للبيع يفوق بدلالة إحصائية التغير في صافي الدخل، كذلك التغير في صافي الدخل بعد إضافة الأرباح أو الخسائر غير المتحققة والناتجة عن تقييم الاستثمارات العقارية.

أظهرت نتائج التحليل أيضاً عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين التغير في صافي الدخل بعد إضافة الأرباح أو الخسائر غير المتحققة والناتجة عن تقييم الاستثمارات العقارية والتغير في صافي الدخل.

- **دراسة (عواد، 2010) بعنوان "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية".**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، حيث استخدم الباحث استبانة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة واستخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، بالإضافة إلى اختبار Scheffe.

وأظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود أثر هام لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق خبراء المال والاقتصاد على أنها كانت وراء حدوثها، كما أظهرت وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبيين الدوليين (39، 40) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، من جانب

آخر كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من أثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال.

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق معايير القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين (39، 40) وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

دراسة(ابو شملة ، 2011) بعنوان دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية في سوق عمان المالي)

هدفت هذه الدراسة غلى تحقيق العديد من الأهداف منها: التعريف محاسبة القيمة العادلة بشكل عام ، وتحديد مدى اعتماد المستثمرين على البيانات المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة في عملية اتخاذهم للقرارات الاستثمارية، ودراسة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

هذا وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية: يوجد لمحاسبة القيمة العادلة دور هام في ترشيد القرارات الاستثمارية. ويوجد لمحاسبة القيمة العادلة دور هام في توفير بيانات مالية ملائمة عند اتخاذ القرارت الاستثمارية. ويوجد لمحاسبة القيمة العادلة دور هام في توفير بيانات مالية ذات موثوقية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويوجد لمحاسبة القيمة العادلة دور هام في توفير بيانات مالية ذات قابلية للمقارنة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتؤثر عملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في البيانات المالية والصادرة عن الشركات المتداولة في سوق عمان المالي. وفي ضوء النتائج أوصى الباحث عدة نتائج من أهمها: زيادة الاهتمام بتدريس المعايير المحاسبية ضمن مناهج المحاسبة في الجامعات والكليات لطلبة المحاسبة، والعمل على مواكبة هذه المناهج مع الاصدارات الدولية للمعايير المحاسبية.

2-2-2 الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Mozes, 2002) بعنوان**

the Value Relevance of Financial Institutions, Fair Value Disclosures: a Study in the Difficulty of Linking Unrealzed Gain and Losses to Equity Values

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى ملائمة القيمة التي تتم من خلال الإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة والذي نص عليه البيان الصادر من مجلس معايير المحاسبة الأمريكية رقم (SFAS119) والذي يتطلب الإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة.

وقد قام الباحث باستخدام نموذج رياضي خاص بهدف تحديد الدخل المتبقي كالإطار أساسي، من أجل تحقيق الهدف الاساسي لهذه الدراسة، وذلك بالربط ما بين قيمة حقوق الملكية والفرق في قيمة الأدوات المالية عندما يتم الافصاح عنها بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة، وقد طبق هذا النموذج الرياضي على البيانات المستخرجة من البنوك والوسطاء الماليين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج، أهمها انه عند استخدام نموذج قياس الدخل المتبقي فان العلاقة المقدرة ما بين المتغيرات، والتي تعكس الفروقات ما بين القيمة الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية سوف تكون مغايرة لما قد يكون متوقعاً لأسعار هذه الأدوات، كما أن هذه الفروقات ما بين القيمة العادلة والقيم الدفترية، تؤثر على حساب تكلفة رأس الماتل المستخدم

لحساب قيمة الدخل المتبقي، كما أكدت هذه الدراسة على ملاءمة المعلومات عند استخدام القيمة السوقية العادلة بصورة أكثر منها مما هو عليه عند استخدام القيم الدفترية.

- **دراسة (Dan Bolt and Rees,2004).**

"Test of Fair Value Accounting under Extreme Conditions"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة على نوعين من الشركات في المملكة المتحدة، وهما شركات العقارات وشركات الاستثمار، ودراسة العلاقة ما بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات المذكورة، حيث قامت الدراسة بإجراء مقارنة بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً الصادرة في المملكة المتحدة، والمعايير المحاسبية الدولية، والمبادئ المطبقة في المملكة المتحدة، فيما يتعلق بمسألة القياس المحاسبي للأصول. وقد قامت منهجية الدراسة بالاعتماد على نموذج رياضي يتضمن العائد السوقي على السهم كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة المستخدمة فقد كانت: معدل عائد السهم من صافي الدخل، والقيمة الدفترية للسهم الواحد. علماً بأن عينة الدراسة تضمنن(446) شركة عقارية و(915) شركة استثمار.

وقد توصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج، اهمها أن محاسبة القيمة العادلة تمثل قيمة أكثر ملاءمة من تلك المقدمة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، لكل من صنفي الشركات، ولكنها أكثر ملاءمة في شركات الاستثمار، وأن متغيرات الدخل لها تأثير قوي عند التقييم بالقيمة العادلة عند وجود أخبار جيدة حول نشاط الشركات، بينما لا تكون كذلك عند وجود أخبار سيئة.

- **دراسة (Herrmann et al,2005) بعنوان:**

The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant and Equipment

هدفت هذه الدراسة الى تقييم القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، عند استخدامها لقياس العقارات والمصانع والمعدات، وذلك وفق خصائص المعلومات المالية.

وقد قام الباحث بإعداد هذه الرسالة من خلال منظور نظري، وقد توصل إلى ان استخدام القيمة العادلة في قياس العقارات والمعدات والمصانع، مسموح بها كخيار بديل ضمن معايير المحاسبة الدولية. وان بعض الدول مثل استراليا وبريطانيا ونيوزيلندا وغيرها، تسمح بالاعتراف بهذه الأصول وقياسها بالقيمة العادلة، كما بينت أن استخدام القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، وتساعد على توقع الأرباح المستقبلية. وبأن قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة، أفضل بالنسبة لخصائص المعلومات المالية من التكلفة التاريخية في قياس العقارات والمعدات والمصانع.

- **دراسة (Hitz, 2007) بعنوان**

- **“Fair the Decision Usefulness of Fair Value accounting – A Theoretical Perspective”.**

- "فائدة استخدام محاسبة القيمة العادلة – مدخل نظري-".

- ناقشت هذه الدراسة – من ناحية نظرية – هل استخدام محاسبة القيمة العادلة سيكون مفيداً في إعداد التقارير المالية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد مقياس القيمة العادلة سيكون مبرراً، وأن المعلومات التكاملية التي ترتكز عليها فكرة وضع المعايير سيكون مفيداً في صلاحيتها و قابليتها للتطبيق، و أن التحليل المقارن للقيمة العادلة مقابل التكلفة التاريخية قد أظهر نتائج متفاوتة.

- **دراسة(Song,2008) بعنوان**

An Evaluation of FAS159 Fair Value Option: Evidence From the Banking Industry

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على خيار القيمة العادلة من خلال دراسة بيانات عينة من القطاع المصرفي الأمريكي. من خلال دراسة ثلاثة اتجاهات: 1- العوامل المرتبطة باعتماد نموذج القيمة العادلة. 2- دراسة ما اذا كانت الشركات تستخدم نموذج القيمة العادلة على النحو المنشود من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية- الحد من تقلب الأرباح، تبسيط العلاجات، محاسبة التحوط. 3- دراسة ملاءمة قيمة الارباح غير المتحققة والخسائر المعترف بها نتيجة استخدام خيار القيمة العادلة.

ولغيات تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تم اعتماد الربع الأول لغايات الدراسة، هذا وقد قام الباحث باستخدام نموذج رياضي خاص في اختبار فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى أن استخدام خيار القيمة العادلة مرتبط مع الدوافع الانتهازية لهذه البنوك كإدارة الأرباح، وإعادة هيكلة المحافظ وغيرها. بالاضافة الى قيام هذه الإدارات بالتقرير عن عائدات أعلى من الأرباح المستهدفة.

- **دراسة (Koonce and Others, 2009)** بعنوان

"How Do Investors Assess the Relevance of Fair Value for Financial Instruments?"

"كيف يقيّم المستثمرون ملاءمة القيمة العادلة للأدوات المالية؟".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة آراء المستثمرين لدى تقييمهم للأصول والالتزامات عن طريق إجراء ثلاثة اختبارات لفحص الفرضية التي تقول أن آراء المستثمرين عن القيمة العادلة قابلة للتطبيق (علماً بأن المستثمرين غير مؤيدين لاتجاه القيمة العادلة أو اتجاه التكلفة التاريخية) حيث سيتم الاعتماد على السؤال المطروح والذي سيتم توضيحه على أنه أصل أو التزام وأنه تم تقييمه.

كانت نتائج التجربة الأولى وفقاً لما توقعه الباحثون بأنه ليس كل المستثمرين يعتبرون أن القيمة العادلة ملائمة، والغريب أنهم يعتبرون بأن القيمة العادلة ملائمة للأصول وليست للالتزامات، أما نتائج التجربة الثانية فكانت أن المستثمرين يحكمون على القيمة العادلة بأنها أكثر ملاءمة إذا كانت

عملية الشراء أو البيع سهلة الحدوث، أما نتائج التجربة الثالثة فكانت بأن المستثمرين سيكونون أكثر ميلاً لاستخدام القيمة العادلة باعتبارها المقياس الملائم للالتزامات المالية فيما لو تم تزويدهم بالمعلومات الاقتصادية للالتزامات المالية كما هي بتاريخ الاستحقاق.

- **دراسة (2009ThorntonMagnan & ,) بعنوان "Fair Value Accounting".**

"محاسبة القيمة العادلة".

بحثت هذه الورقة نشأة محاسبة القيمة العادلة واستعرضت بعض الأبحاث والأدلة التجريبية ذات الصلة في الجدل الحالي حول استخدام محاسبة القيمة العادلة، كما تم التعليق على دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية إن كانت هل مجرد نتيجة حتمية من الأخبار السيئة حول الأزمة المالية أم أنها مسايرة للاتجاهات الدورية التي أسهمت في حالة ضعف الاقتصاد، إضافة إلى الإبلاغ عن ذلك؟

تم فحص محاسبة القيمة العادلة في ثلاثة مستويات: المستوى الأول الأصول والمطلوبات التي يتم مشاهدتها مباشرة، المستوى الثاني الأصول والمطلوبات التي لها مدخلات في الأسواق المشتقة ويمكن مشاهدتها وليس لها أسعار، و المستوى الثالث للأصول والمطلوبات المشتقة قيمتها من النماذج.

أما نتائج هذه الدراسة كشفت أن استخدام محاسبة القيمة العادلة في الأسواق المنظمة يمكن أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية لأصول المستوى الأول التي يمكن المحاسبة عنها بالقيمة العادلة والتي يمكن مشاهدتها مباشرة، وعلى النقيض من ذلك محاسبة القيمة العادلة للأصول المشتقة بالمستويين الثاني والثالث (التي ليس لها سوق حقيقي للمتاجرة) والتي يمكن القول عنها بأنها أسواق

تخلفت عن تطورات السوق وكان من المحتمل أنها منحازة في تقييمها، كما تم التوصل إلى أن ملاءمة محاسبة القيمة العادلة للقيم المشتقة مشروطة بظروف السوق (الكفاءة والسيولة).

وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أساليب تقييم أخرى في تقييم الأصول والمطلوبات مثل التدفقات النقدية والتي ما زالت ملائمة بالرغم من الأسعار في السوق، كما تمت الإشارة إلى بعض الملاحظات الخاصة بدور المدققين والمنظمين وواضعي المعايير والمستثمرين فيما يخص المعلومات التي تقدمها محاسبة القيمة العادلة المشتقة.

- **دراسة (Shaffer, 2010)** بعنوان

"Fair Value Accounting: Villain or Innocent Victim? Exploring the Links between Fair Value Accounting, Bank Regulatory Capital and the Recent Financial Crisis"

"محاسبة القيمة العادلة: سبب الأزمة أم الضحية البريئة؟ اكتشاف العلاقات بين محاسبة القيمة العادلة والتنظيم البنكي من جهة والأزمة المالية الأخيرة من جهة أخرى".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عينة من البنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة قياس قوة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وقواعد رأس المال التنظيمية من جهة وتأثرها بالأزمة المالية الحالية.

تم الاعتماد على بعض البنوك الكبرى في الدراسة لأن إعادة التقييم باستخدام معايير القيمة العادلة له تأثير كبير على نتائج قوائمها المالية، ولأن هذه البنوك تمتلك أيضاً محافظ استثمارية تتضمن أصول غير مسيَّلة بأرقام كبيرة جداً الأمر الذي يمكن أن يظهر تأثراً كبيراً بالأزمة المالية الحالية، حيث اعتمد التحليل على مراجعة البيانات المالية التاريخية لبنود ميزانيات البنوك، فكانت

نتائج التحليل أنه لا يوجد هناك علاقة واضحة لأغلب البنوك، و إنما توحي بأن هناك عوامل هامة أخرى تضغط بشكل كبير على رأس المال التنظيمي للبنك.

2-2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أنها تدرس تأثير القيمة العادلة على منح الائتمان من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية ومدى تأييد البنوك لمحاسبة القيمة العادلة والمعوقات التي تواجههم عند دراسة القوائم المالية الخاصة بالشركات طالبة الائتمان.

أما الدراسات السابقة فقد استهدفت التعرف على ملاءمة وموثوقية القيمة العادلة وجودة البيانات المالية ومبررات استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل عن التكلفة التاريخية، كما تطرقت إلى أثر استخدام القيمة العادلة وانعكاساتها على قائمة الدخل، ربحية السهم.

وحاولت التعرف على أدوار محاسبة القيمة العادلة في عمليات التدقيق الخارجي ونظرات الهيئات الحكومية اتجاهها وإدارة الأرباح من خلال منهج القياس بالقيمة العادلة, كذلك بيان رأي المستثمرين اتجاه القيمة العادلة كما حاولت بيان عدم مسؤولية معايير القيمة العادلة عن الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 مقدمة

3-2 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

3-3-1 خصائص عينة الدراسة

3-4 مصادر جمع البيانات

3-5 اختبار الصدق والثبات

3-5-1 اختبار Multicollemiarity

3-6 الأساليب الإحصائية

3-1 مقدمة:

يشتمل هذا الفصل على عرض لمنهجية الدراسة المتبعة من قبل الباحث بالإضافة إلى تناول مجتمع وعينة الدراسة، كما تناول أدوات الدراسة ومصادر الحصول عليها، ومن ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة، وصدق أداة الدراسة وثباتها.

3-2 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية البحث العلمي القائمة على أساس صياغة المشكلة وبيان أهمية الدراسة وأهدافها ووضع مجموعة من الفرضيات والتأكد من صحتها، حيث اتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الكويتية. أما عينة الدراسة فقد تكونت من خمسة بنوك هي: البنك الكويتي الوطني، والبنك التجاري الكويتي، وبنك الخليج، وبنك برقان، والبنك الأهلي الكويتي، وطبق الاستبانة على عينة مستهدفه من ضباط الائتمان، ومحاسبي الائتمان، ومحللي الائتمان، ومراجعي الائتمان.

حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة بواقع (25) استبانات لكل بنك ، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (125) استبانة، وقد بلغت عدد الاستبانات المسترجعة بلغت(100) استبانة. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (1)

توزيع الاستبانات على البنوك التجارية الكويتية

الرقم	اسم البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المرتجعة	النسبة %
1	البنك الكويتي الوطني	25	22	%22
2	البنك التجاري الكويتي	25	19	%19
3	بنك الخليج	25	21	%21
4	بنك برقان	25	20	%20
5	البنك الأهلي الكويتي	25	18	%18
العدد الكلي		125	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) والمتعلق بعدد الاستبانات الموزعة على البنوك، ان عدد الاستبانات التي وزعت على البنوك عينة الدراسة بلغت (125) استبانة، استرجع منها (100) استبانة. حيث كان البنك الكويتي الوطني الأكثر من حيث عدد الاستبانات المسترجعة، وكان أقلها البنك الأهلي الكويتي .

3-3-1 خصائص عينة الدراسة:

1) العمر:

جدول (2)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	تكرار	نسبة %
أقل من 25	35	35
34-25	55	55
44-35	5	5
أكثر من 44 سنة	5	5
المجموع	**100**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) والمتعلق بمتغير عينة الدراسة حسب العمر ، أن 35% من العينة تقل أعمارهم عن 25 سنة، و55% من العينة تتراوح أعمارهم بين (25-34) سنة والبـــاقي تزيد أعمارهم عن 35 سنة.

مما يدل على انخفاض أعمار أفراد عينة الدراسة وبما يعكس ميل البنوك محل الدراسة إلى تعيين الفئه الشابه في المناصب الإدارية.

2) المؤهل العلمي:

جدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	تكرار	نسبة %
دبلوم فما دون	–	–
بكالوريوس	85	85
ماجستير	15	15
دكتوراه	–	–
المجموع	**100**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والمتعلق بمتغير عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي ،أن 85% من العينة من حملة البكالوريوس، بينما الباقي من حملة الماجستير، مما يدل على أن البنـــوك محل الدراسة تقوم بتعيين حملة المؤهلات الجامعية والدراسات العليا فيها وبما يسهم فـــي تطـــوير عملها.

3) سنوات الخبرة بالعمل المصرفي:

جدول (4)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة بالعمل المصرفي

الخبرة	تكرار	نسبة %
أقل من خمس سنوات	35	35
من 5- 10 سنوات	30	30
من 11- 15 سنة	30	30
أكثر من 15 سنة	3	5
المجموع	**100**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) والمتعلق بمتغير عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل المصرفي إن النسبة الأكبر من العينة تقل خبرتهم عن 5 سنوات (35% من العينة) بينما (30%) من العينة تتراوح خبرتهم ما بين (5-10) سنة، و(30%) من العينة تتراوح خبراتهم ما بين (11-15) سنة. و(5%) من العينة تتراوح خبرتهم (أكثر من 15 سنة). وبما يدل على انخفاض الخبرة العملية لأفراد العينة وبما يتناسب مع أعمارهم، كون النسبة الأكبر من العينة من الفئه العمريه الشابه .

4) الشهادات المهنية الحاصل عليها:

جدول (5)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية الحاصل عليها

الشهادات المهنية الحاصل عليه	تكرار	نسبة %
CPA	12	12
CMA	8	8
CIA	9	9
CFM	–	–
أخرى	10	10
لا إجابة	61	61
المجموع	**100**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) والمتعلق بمتغير عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية الحاصل عليها ، لقد تبين أن النسبة الأكبر من العينة ممن لديهم شهادات مهنية قد حصلوا على شهادة CPA وCMA. وبما يدل على رغبة أفراد العينة على الحصول على شهادات مهنية متخصصة في مجال عملهم.

5) المسمى الوظيفي:

جدول (6)

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	تكرار	نسبة %
محاسب أئتمان	70	70
ضابط أئتمان	2	2
محلل أئتمان	2	2
مراجع أئتمان	26	26
المجموع	**100**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) والمتعلق بمتغير عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي نلاحظ أن 70% من العينة محاسبين، وتليهم 26% من العينة مدققون داخليون والباقي مـــديرون مـــاليون ومديرو حسابات. وهذا يعكس التوزيع النسبي لأفراد مجتمع الدراسة.

3-4 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات هي البيانات الثانوية والمتمثلة بالدراسات النظرية والميدانية السابقة والكتب والأبحاث المتعلقة بالموضوع محل الدراسة وذلك لوضع الإطار النظـــري للدراسة.

أما البيانات الأولية فتتمثل في تطوير استبانة لقياس المتغيرات والأبعاد الخاصة بها ودراسة الفرضيات.

وفيما يلي عرض لتصميم استبانة الدراسة:

اشتملت الاستبانة على ثلاثة أقسام رئيسة، تضمن الأول منها البيانات الشخصية للمشاركين وهي: (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الشهادات المهنية الحاصل عليها، المسمى الوظيفي،)، بينما اشتمل القسم الثاني على فقرات تقيس متغيرات الدراسة.

وفيما يلي جدول يوضح الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة:

الجدول (7)

قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبانة

المتغير الرئيس	القسم	عدد الفقرات
ملائمة القيمة العادلة	**الثاني/أولا**	**9**
المعوقات	**الثاني/ثانيا**	**9**

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة حيث تم إعطاء الأوزان التالية لمقياس الدراسة كما يلي:

الجدول (8)

المقياس المستخدم في الدراسة

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

وقد تم اعتماد المقياس التالي لتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وهو[1]:

1-2.33 مستوى ضعيف

2.34-3.67 مستوى متوسط

3.67-5 مستوى قوي

3-5 اختبار الصدق والثبات:

1) الصدق الظاهري:

لقد تم اختبار الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرض الاستبانة على عدد من المحكمين(ملحق رقم 2) لأخذ آرائهم حول المقياس المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تمت الاستفادة من ملاحظاتهم في تعديل الاستبانة والخروج بها على صورتها النهائية الحالية.

(1) تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالي: (الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1) / عدد الفئات المطلوبة (3) ومن ثم إضافة الجواب (1.333) على نهائية كل فئة

2) اختبار الثبات:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة $\propto$ للاستبانة ككل = 76% وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%.

وقد تبين أن قيمة $\propto$ لكل متغير على حدة أعلى من النسبة المقبولة 30% والجدول التالي يوضح قيمة $\propto$ لكل متغير من متغيرات الدراسة.

الجدول (9)

قيمة $\propto$ %

المتغير	قيمة $\propto$ %
مساهمة القيمة العادلة	90.7
المعوقات	75.5

3-5-1 اختبار Multicollemiarity:

لقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض حيث تبين أن اعلى معامل ارتباط قد بلغ (86.8%) وبالتعويض في معادلة $VIF = \frac{1}{1-r2} = \frac{1}{1-(86.8)^2} = 4.055$ وبما أن قيمة VIF أقل من (5) فإنه لا يوجد هنالك Multicollemiarity (تداخل بين المتغيرات المستقلة).

3-6 الأساليب الإحصائية:

تم استخدام برنامج SPSS في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة عن طريق استبيانات الدراسة وفيما يلي ابرز الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك من أجل اختبار مدى الاعتمادية على اداة جمع البيانات التي سوف تستخدم لقياس متغيرات الدراسة.
- الإحصاء الوصفي: حيث تم استخراج التكرارات والنسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات عينة الدراسة.
- اختبار الانحدار لاختبار الفرضية الأولى.
- اختبار الانحدار التدريجي للفرضية الثانية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

4-1 المقدمة

4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

4-2-1 نتائج التحليل الخاصة بمدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية:

4-2-1-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير ملاءمة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية

4-2-1-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المعوقات

4-3 اختبار الفرضيات:

4-3-1 اختبار الفرضية الأولى

4-3-2 اختبار الفرضية الثانية

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

4-1 المقدمة:

سوف يتم في هذا الفصل عرض لتحليل بيانات الدراسة ومن ثم اختبار فرضياتها للوصـــول إلى نتائج الدراسة، حيث يشتمل:

الجزء الأول: من البحث على التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والذي يتكون من نتـــائج التحليـــل الخاصة بملائمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية.

الجزء الثاني: فيشتمل على اختبار فرضيات الدراسة.

4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

4-2-1 نتائج التحليل الخاصة بمدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومـــات الماليـــة ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية:

4-2-1-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير ملاءمـــة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان فـــي البنـــوك التجارية الكويتية :

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه.

جدول (10)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير ملاءمة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
1. مطبق في القوائم المالية بشمولية وفق نصوص معايير التقارير المالية الدولية IFRS.	3.8500	1.21123	مرتفع	73
2. يؤدي إلى جعل البيانات المالية (القوائم) أكثر قدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان.	3.7700	0.84686	مرتفع	71
3. يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقة في منح الائتمان بحكم انعكاس القيمة العادلة المتمثلة للظروف السوقية على طالبين الائتمان.	3.6000	1.26518	مرتفع	69
4. يزيد من القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في أقسام التسهيلات الائتمانية في ضوء اخذ التغيرات المستقبلية السوقية على طالبين الائتمان.	3.8100	0.81650	مرتفع	74
5. يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان من خلال تصحيح توقعات سابقة حول قياس بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة.	3.89000	1.00000	مرتفع	75
6. يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات من خلال البيانات التي تعبر عن القيمة العادلة.	3.8300	0.81650	مرتفع	76
7. يجعل البيانات المالية متوفرة بالوقت المناسب بالنسبة لأصحاب قرار منح الائتمان وتعكس ما هو موجود في ذالك الوقت.	3.8700	0.87532	مرتفع	
8. يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للمقارنة لعدة فترات مالية.	3.6100	0.71340	مرتفع	67
9. يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية	3.9400	0.86894	مرتفع	79
المتوسط الكلي	**3.8000**	**0.9348**	**مرتفع**	**73.33**

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس .

كما تبين أن المتوسط العام البالغ (3.8000) يعكس ارتفاع مستوى تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

كما تبين أن الفقرة (9) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.94) وبما يعكس ارتفاع درجة الموافقة على الفقرة التي تتناول يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية.

أما الفقرة (3) فهي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.60) والمتعلقة يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقة في منح الائتمان بحكم انعكاس القيمة العادلة المتمثلة للظروف السوقية على طالبين الائتمان.

مما سبق يتبين لنا الدور الكبير في تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

4-2-1-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المعوقات:

جدول (11)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير المعوقات

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
10. يؤدي وجود العديد من مداخل ومستويات القياس للقيمة العادلة الى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.	2.2000	0.85483	متوسطة	66
11. يؤدي عدم كفاية الافصاحات عن كيفية القياس القيمة العادلة الى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.	2.1700	1.6537	متوسطة	68
12. يتم التحوط (HEDGING) للتغيرات في القيمة العادلة بما يكفل تخفيف الخسائر التي يمكن التعرض لها.	2.6500	0.97830	متوسطة	69
13. يؤدي وجود العديد من المعالجات المتعلقة بالتحوط عن القيمة العادلة الى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.	2.8420	0.54219	متوسطة	73
14. تفتقر البيانات المالية المعده وفقاً للقيمة العادلة الى الموضوعية والاثبات المادي وتسمح امكانية التلاعب بالحسابات.	2.6700	1.02863	متوسطة	71
15. عدم وجود انظمة وارشادات مهنية تبين كيفية تطبيق القيمة العادلة.	2.6530	0.68165	متوسطة	68
16. عدم توفر اسواق لبعض بنود القوائم المالية التي يتم فيها قياس القيمة العادلة لهذه البنود.	2.8910	0.67400	متوسطة	73
17. عدم توفر شروط الأسواق النشطة التي يمكن فيها القياس الدقيق للقيمة العادلة لبنود القوائم المالية.	2.76520	0.75210	متوسطة	69
18. عدم وضوح قواعد ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.	2.76830	0.54380	متوسطة	70
المتوسط الكلي	**2.6232**	**0.8565**	**متوسطة**	**69.66**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أقل من متوسط أداة القياس.

كما تبين أن المتوسط العام البالغ 2.6232 يعكس المستوى المتوسط من الموافقة على متغير نوعية المعوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

ونلاحظ أن الفقرة (16) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 2.89 والمتعلقة عدم توفر أسواق لبعض بنود القوائم المالية التي يتم فيها قياس القيمة العادلة لهذه البنود.

بينما الفقرة (11) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 2.17 والمتعلقة بعدم كفاية الافصاحات عن كيفية القياس للقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.

ويعتقد الباحث أنه على الرغم من أن المتوسط الحسابي العام لمتغير المعوقات التي تواجه متخذو قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان ذو مستوى متوسط إلا أنه يشير ويؤكد على أهمية استخدام القيمة العادلة في البنوك التجارية الكويتية عند تحليل بنود مالية للشركات طالبة الائتمان.

4-3 اختبار الفرضيات:

4-3-1 اختبار الفرضية الاولى:

Ho_1: لا تسهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية.

جدول (12)

اختبار الفرضية الأولى

المتغير	R	R^2	F	الدلالة
ملاءمة المعلومات	0.795	0.672	156.542	0.000

لقد تم استخدام اختبار الانحدار التدريجي Stepwise Regression لاختبار الفرضية أعلاه حيث تبين أن متغير محاسبة القيمة العادلة يساهم في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية والجدول التالي يوضح نتيجة الفرضية الثانية:

4-3-2 اختبار الفرضية الثانية :

Ho_2: لا يواجه متخذو قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية معوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

جدول (13)

اختبار الفرضية الثانية

المحسوبة F	الجدولية F	SIG F	نتيجة الفرضية العدمية
0.591	2.852	0.658	قبول

لقد تم استخدام Two way ANOVA ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 0.591) أقل من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0) ونرفض الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني لا يواجه متخذو قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية معوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 أولا: النتائج

5-2 ثانيا: التوصيات

5-3 المراجع

5-1 أولاً: النتائج

في ضوء أهداف الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، أمكن للباحث التوصل إلى النتائج التالية :

1. مدى ملاءمة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية الكويتية جاءت ايجابية.
2. ان مستوى تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية في تطبيق محاسبة القيمة العادلة جاء مرتفع.
3. أن البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية.
4. تبين أن الدور الكبير في تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.
5. هناك تأييد كبير في أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المتقدمة لطلب ائتمان.
6. أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو المعوقات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أقل من متوسط أداة القياس.
7. أن المتوسط العام يعكس المستوى المتوسط من الموافقة على متغير نوعية المعوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

8. أن متغير محاسبة القيمة العادلة يساهم في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار مـــنح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية.

9. لا يواجه متخذو قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية معوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان

5-2 ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. عقد دورات تدريبية تساعد في فهم آليات تطبيق معايير القيمة العادلة ، حيث تقع على الجهات المشرعة والمنظمة لمهنة المحاسبة في الكويت مسؤوليات فيما يتعلق بوضع الايضاحات الضرورية في التطبيق العملي لمعايير الإبلاغ المالي، عن طريق.
2. تأهيل القائمين على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك بشهادات مهنية ذات علاقة، لأنها تزيد من وعي الموظف ودرايته في معايير محاسبة القيمة العادلة.
3. دراسة المشاكل المختلفة التي تعيق استخدام مفاهيم القيمة العادلة من قبل خبراء المعايير، ومحاولة وضع الحلول الملائمة لمعالجة هذه المشاكل.
4. وضع الضوابط الكفيلة في تطبيق معايير القيمة العادلة ومواكبة التغيرات فيها.

5-3 المراجـــع:

5-3-1 المراجع العربية:

1. أبو سليم، خليل(2007) **استراتيجية مقترحة لمعالجة مشاكل تطبيق القيمة العادلة وتأثير ذلك على قرارات الاستثمار والتمويل في المصارف التجارية الاردنية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.
2. أبو شملة، أحمد عزت(2011) **دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية- دراسة ميدانية في سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، اربد.
3. اسكندر، مصيص(2009) **التقارير المالية والقرارات الاستثمارية**، المجلس المحاسبي العربي، عدد52.
4. البشير، محمد(2006) **القيمة العادلة والتشريعات الأردنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق**، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) 13-2006/9/14م، عمان، الأردن.
5. خريسات، علا، (2008) **دور محاسبة القيمة العادلة في تخطيط عملية التدقيق الخارجي دراسة ميدانية على البنوك الموجودة بالأردن**، اطروحه دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
6. الخوري، نعيم سابا(2007) **القيمة العادلة والابلاغ المالي**، بحث مقدم الى جمعية المحاسبين القانونين في سوريا.

7. دهمش، نعيم(2005) **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن.

8. دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف،(2004) **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني الدولي السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين** (المحاسبة في خدمة الاقتصاد) 22-2004/9/23م، عمان، الأردن.

9. الدون، هندريكسون(2009) **نظرية المحاسبة**، الطبعة الثالثة، ترجمة كمال ابو زيد، جامعة الاسكندرية، مصر.

10. السعافين، هيثم(2004) **القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية**، المؤتمر العلمي المهني السادس (المحاسبة في خدمة الاقتصاد)، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، 22-10/23/ 2004.

11. الشرع، مجيد،(2006) **تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية على المصارف الأردنية، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين** (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) 13-2006/9/14م، عمان، الأردن.

12. شيرازي، عباس مهدي(2010) **نظرية المحاسبة**، دار ذات السلاسل، الكويت.

13. صالح، رضا،(2009) أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، العدد 2، المجلد رقم 46.

14. صيام، وليد، (2006) **أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية**، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) 13-2006/9/14م، عمان، الأردن.

15. الطرايرة، جمال،(2005) **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، اطروحه دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

16. عجمي، منصور(2001) **قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية، دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان ، الاردن.

17. عطية، سليمان،(2006) **مزايا محاسبة القيمة العادلة ومساوئها، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين** (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) 13-2006/9/14م، عمان، الأردن.

18. عواد، روحي،(2010) **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

19. القشي، ظاهر (2003) **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الاكترونية**، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان الاردن.

20. القطاونة، عادل،(2006) تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول، **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين** (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) 13-2006/9/14م، عمان، الأردن.

21. لوندي، فهيم،(2002) المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص 121-182.

22. المبيضين، احمد(2007) تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة موثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة ببور سعيد، جامعة قناة السويس، مصر، (1) 2008.

23. المجمع العربي للمحاسبين القانونين (2010) **المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين**، عمان، الأردن.

24. مطر، محمد ، والسويطي، موسى،(2006) أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية، **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين** (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) 13-2006/9/14م، عمان، الأردن.

25. مطر، محمد، ونور، عبد الناصر، والقشي، ظاهر،(2009) العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، **المؤتمر العلمي الثالث (الأزمة المالية العالمية**

وانعكاساتها على اقتصاديات الدول) 28-2009/4/29م، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.

26. النقيب ، كمال(1999) **تطور الفكر المحاسبي**، الطبعة الاولى، مطبعة الزرقاء، الأردن.

27. نور، عبد الناصر، وعدس، نائل،(2006) القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين** (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) 13-2006/9/14م، 2006م، عمان، الأردن.

28. الياسين، بشار،(2009) **المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية والاستثمارات العقارية:** دليل حول ملاءمة مقاييس الدخل المبنية على أساس القيمة العادلة في شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

5-3-2 المراجع الأجنبية:

1- Financial Accounting Standard Board (FASB), Statement of financial accounting standard No. 107, 1991, Disclosure about fair value of financial instruments.

2- Herrmann , Don.Saudagaran, Shahrokh and Thmas, Wayne B (2005) **The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant and Equipment** ,(on line)), Available . http//www.ssrn.com

3-Hitz, Joerg-Markus,(2007) Fair the Decision Usefulness of Fair Value Accounting – A Theoretical Perspective, ***European Accounting Review***, Vol, 16, No.2, PP: 323-362.

http//www.ssrn.com

4-International accounting standard board (IASB), 1980, Statement of Financial Accounting Concepts No.2.

5-Koonce, Lisa, and Nelson, Karen, and Shakespeare, Catherine(2009), How Do Investors Assess the Relevance of Fair Value for Financial

Instruments?ONLINE available at SSRN:

.http://ssrn.com/abstract=1431649

6-Magnan, Sanders, Thornton, Daniel,(2009) Fair Value Accounting,

.http://ssrn.com/abstract=1543210available at SSRN:

7-Sekaran, Uma,(2003) Research methods for business, A skill building approach, Fourth edition, John Wiley & sons. Inc.

8-Shaffer, Sanders, (2010)Fair Value Accounting: Villain or Innocent Victim Exploring the Links between Fair Value Accounting, Bank Regulatory Capital and the Recent Financial Crisis, available at SSRN:

.http://ssrn.com/abstract=1543210

9-Song ,Chang joon (**2008**)An Evaluation of FAS159 Fair Value Option: Evidence From the Banking Industry,(on line), Available http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1279502

الملاحق

(6) ملحق رقم (1) الاسنبانه.

(6) ملحق رقم (2) قائمة بأسماء المحكمين .

ملحق (1)

استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال/ قسم المحاسبة

استـــــــــبانة

أختي المستجيبة..

أخي المستجيب..

تحية احترام وتقدير..

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على " **ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية** "، وتعد جزءاً من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط.

الرجاء التكرم بالإجابة عن جميع الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بما ترونه مناسباً حيث نعتقد بأنكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات المطلوبة كونكم أهل خبرة واختصاص.

هذا ونعدكم بالمحافظة على سرية المعلومات وأنها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على البنوك التجارية الكويتية والباحثين معاً، مع خالص الشكر والامتنان لما بذلتموه من جهد في سبيل إنجاز هذا البحث.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،، ،،

البـــاحث

عايض فلاح الجسار

طالب في برنامج الماجستير في المحاسبة

القسم الأول: بيانات شخصية:

الرجاء وضع إشارة (×) أمام العبارة الصحيحة .:

1- **العمر:**

□ من 25 سنة □ 34- سنة

□ 44- سنة □ أكثر من 45 سنة.

2- المؤهل العلمي:

□ دكتوم □ الوريوس

□ ماجستير □ دكتوراه

3- سنوات الخبرة بالعمل المصرفي :

□ أقل من 10 سنوات □ 10 إلى 19 سنة

□ 20 إلى 29 سنة □ 30 سنة فأكثر

4- المسمى الوظيفي:

□ مدير ائتمان □ محلل ائتمان □ مراجع ائتمان □ رابط ائتمان

5- الشهادات المهنية الحاصل عليها:

□ CP □ CM

□ CIA □ CFM

□ أخرى

القسم الثاني: مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية الكويتية:

يرجى وضع إشارة (×) أمام درجة موقفكم على كل من العبارات التالية:

الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
1. مطبق في القوائم المالية بشمولية وفق نـــصوص معايير التقارير المالية الدولية IFRS.					
2. يؤدي إلى جعل البيانات المالية (القـــوائم) أكثـــر قدرة في التأثير على قـــرار الموافقـــة علـــى مـــنح الائتمان.					
3. يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقـــة في منح الائتمان بحكم انعكاس القيمة العادلة المتمثلة للظروف السوقية على طالبين الائتمان.					
4. يزيد من القدرة التنبؤية لمتخـــذي قـــرار مـــنح الائتمان في أقسام التسهيلات الائتمانية في ضوء اخذ التغيرات المستقبلية السوقية على طالبين الائتمان.					
5. يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير علـــى قـــرار الموافقة على منح الائتمان مـــن خـــلال تـــصحيح توقعات سابقة حول قياس بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة.					
6. يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بـــدائل القرارات من خلال البيانات التي تعبر عن القيمـــة العادلة.					
7. يجعل البيانات المالية متوفرة بالوقت المناســـب بالنسبة لأصحاب قرار منح الائتمان وتعكس ما هو موجود في ذالك الوقت.					

الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
8. يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للمقارنة لعدة فترات مالية.					
9. يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلـــة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية					

القسم الثالث: المعوقات

الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
10. يؤدي وجود العديد مـــن مـــداخل ومـــستويات القياس للقيمة العادلة الى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.					
11. يؤدي عدم كفاية الافصاحات عن كيفية القياس القيمة العادلة الى الكثير من اللبس والغموض فـــي التطبيق العملي.					
12. يتم التحوط (HEDGING) للتغيـــرات فـــي القيمة العادلة بما يكفل تخفيف الخسائر التي يمكـــن التعرض لها.					
13. يؤدي وجود العديد من المعالجـــات المتعلقـــة بالتحوط عن القيمة العادلة الى الكثير مـــن اللـــبس والغموض في التطبيق العملي.					
14. تفتقر البيانات المالية المعده وفقاً للقيمة العادلة الى الموضوعية والاثبات المادي وتـــسمح امكانيـــة التلاعب بالحسابات.					
15. عدم وجود انظمة وارشادات مهنية تبين كيفيـــة تطبيق القيمة العادلة.					

16. عدم توفر اسواق لبعض بنود القوائم المالية التي يتم فيها قياس القيمة العادلة لهذه البنود.					
17. عدم توفر شروط الأسواق النشطة التي يمكن فيها القياس الدقيق للقيمة العادلة لبنود القوائم المالية.					
18. عدم وضوح قواعد ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

المحكمين	الرتبة	الجامعة
د. نمر سليحات	استاذ مشارك	عمان العربية
د. خالد جعارات	استاذ مساعد	الشرق الاوسط
د. جمعة حميدات	استاذ مساعد	البترا
د. عبد العزيز صايمة	استاذ مساعد	البترا
د.كمال الربيعي	استاذ مشارك	الاسراء

التحليل الاحصائي

Reliability

Notes

	Output Created	19-نيسان-2014 23:35:01EEST
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	100
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
	Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006 VAR00007 VAR00008 VAR00009 VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014 VAR00015 VAR00016 VAR00017 VAR00018 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	0:00:00.016
	Elapsed Time	0:00:00.009

[DataSet0]

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.758	17

Reliability

Notes

	Output Created	19-نيسان-2014 23:35:52EEST
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	100
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.

	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
	Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006 VAR00007 VAR00008 VAR00009 VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014 VAR00015 VAR00016 VAR00017 VAR00018 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA /STATISTICS=DESCRIPTIVE.
Resources	Processor Time	0:00:00.000
	Elapsed Time	0:00:00.011

[DataSet0]

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.758	17

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
VAR00002	3.4100	1.47775	100
VAR00003	3.2600	1.63064	100
VAR00004	4.5900	.79258	100
VAR00005	3.9800	.95325	100
VAR00006	3.9400	1.08078	100
VAR00007	3.8000	1.05409	100
VAR00008	3.3800	1.25352	100
VAR00009	3.5200	1.03942	100
VAR00010	3.6100	1.03372	100
VAR00011	3.8800	1.03748	100
VAR00012	3.7300	1.16216	100
VAR00013	4.2000	1.20605	100
VAR00014	4.0100	1.05883	100
VAR00015	4.0700	1.05653	100
VAR00016	4.1500	.91425	100
VAR00017	3.5000	.75879	100
VAR00018	4.0400	.99412	100

Regression

Notes

	Output Created	19-نيسان-2014 23:36:42EEST
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	100

Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT VAR00002 /METHOD=ENTER VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006 VAR00007 VAR00008 VAR00009 VAR00010.
Resources	Processor Time	0:00:00.016
	Elapsed Time	0:00:00.023
	Memory Required	4244 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	VAR00010, VAR00008, VAR00005, VAR00007, VAR00009, VAR00006, VAR00004, VAR00003[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.855[a]	.731	.708	.79875

a. Predictors: (Constant), VAR00010, VAR00008, VAR00005, VAR00007, VAR00009, VAR00006, VAR00004, VAR00003

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	158.132	8	19.766	30.982	.000[a]
	Residual	58.058	91	.638		
	Total	216.190	99			

a. Predictors: (Constant), VAR00010, VAR00008, VAR00005, VAR00007, VAR00009, VAR00006, VAR00004, VAR00003

b. Dependent Variable: VAR00002

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.406	.593		2.370	.020
	VAR00003	.749	.063	.826	11.923	.000
	VAR00004	.018	.120	.010	.148	.883
	VAR00005	.090	.093	.058	.971	.334
	VAR00006	-.069-	.085	-.050-	-.809-	.421
	VAR00007	-.022-	.086	-.016-	-.254-	.800
	VAR00008	-.016-	.070	-.014-	-.232-	.817
	VAR00009	-.070-	.082	-.049-	-.846-	.400

VAR00010	-.062-	.101	-.043-	-.614-	.541

a. Dependent Variable: VAR00002

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT VAR00011
/METHOD=ENTER VAR00012 VAR00013 VAR00014 VAR00015 VAR00016 VAR00017
                                                        VAR00018.
```

Regression

Notes

	Output Created	23:37:17EEST 2014-نيسان-19
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	100
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT VAR00011 /METHOD=ENTER VAR00012 VAR00013 VAR00014 VAR00015 VAR00016 VAR00017 VAR00018.
Resources	Processor Time	0:00:00.078
	Elapsed Time	0:00:00.073
	Memory Required	3796 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	VAR00018, VAR00013, VAR00017, VAR00012, VAR00016, VAR00015, VAR00014[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.495[a]	.245	.188	.93501

a. Predictors: (Constant), VAR00018, VAR00013, VAR00017, VAR00012, VAR00016, VAR00015, VAR00014

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26.129	7	3.733	4.270	.000[a]
	Residual	80.431	92	.874		
	Total	106.560	99			

a. Predictors: (Constant), VAR00018, VAR00013, VAR00017, VAR00012, VAR00016, VAR00015, VAR00014

b. Dependent Variable: VAR00011

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.194	.709		1.684	.096
	VAR00012	.236	.086	.265	2.754	.007
	VAR00013	.191	.087	.222	2.191	.031
	VAR00014	.113	.106	.115	1.067	.289
	VAR00015	-.024-	.100	-.025-	-.243-	.808
	VAR00016	.026	.110	.023	.233	.816
	VAR00017	-.057-	.136	-.042-	-.419-	.676
	VAR00018	.184	.105	.176	1.747	.084

a. Dependent Variable: VAR00011